جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالب:
بن علي حنان

يوم: 03/07/2019

الكوارث الطبيعية والأزمة في دارفور 1956- 2016

لجنة المناقشة:

حورية ومان	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
جهينة بوخليفي قويدر	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
حاجي فاتح	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 - 2019

إهداء

قال تعالى:﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾.

فالحمد لله حتى ترضى والحمد لله إذا رضيت والحمد لله بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى الشمعة التي فتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا وأسأل الله أن يرعاها أمي الحبيبة.

إلى خالاتي وأخوالي وكل من تجمعني معهم صلة الرحم والقرابة وإلى أخواتي

إلى من هم كالنور للعين زملائي وأصدقائي الذين كانوا لي نعم الصحبة.

وإلى كل من ملأ قلبي ولا يسعه قلمي إلى قارئ الأسطر وكل من أعرفهم.

بن علي حنان.

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء أشكره أن حقق لي ما أصبو إليه في استكمال هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "جميلة بوطيفي قويدر" على حسن تعاونها إذ مدتني بما احتجت إليه من النصائح والتوجيهات كان لها الأثر في إنجاز هذه المذكرة.

بن علي حنان.

مقدمة

تعاني دولة السودان كغيرها من الدول العربية الافريقية من عدم الاستقرار بسبب الازمات المتراكمة منذ نشأتها، حيث تعتبر طبيعة التضاريس ونوعية المناخ الذي تتميز به دولة السودان من بين الأسباب التي ادت الى نشوء هذه الازمات.

ارتبطت مشكلة دارفور منذ البداية بالتنافس والاحتكاك حول الموارد وتزايد معدلات الفقر في أوساط القبائل المكونة لسكان الإقليم خاصة الاجزاء الشمالية منها، إثر موجات الجفاف التي اجتاحت منطقة الساحل الافريقي خلال سبعينيات القرن الماضي جنوب الصحراء والتي تشكل اقليم دارفور جزءا منها، وقد أسهمت سياسة الاستقطاب القبلي في تفاقم الازمة والفجوة بين النسيج الاجتماعي لسكان دارفور، حيث يعتبر إقليم دارفور من بين اهم المناطق التي شهدت ازمة اثارت الراي العام الإقليمي والدولي لتتحول من أزمة إقليم داخل دولة الى ازمة دولية تدخلت الدول العظمى لحلها، والملفت للانتباه ان الكوارث الطبيعية وبالأخص التصحر والجفاف هي من بين اهم أسباب نشوء وتطور الازمة في دارفور.

الإشكالية:

الى أي مدى ساهمت الكوارث الطبيعية في نشأة وتطور أزمة إقليم دارفور؟

التساؤلات الفرعية:

ما مفهوم كل من الكوارث الطبيعية والأزمة؟

ما هي امكانيات إقليم دارفور؟

ما هي انعكاسات الكوارث الطبيعية على أزمة دارفور؟

حدود الدراسة

تم تحديد حدود الدراسة في الجانب الزماني من سنة 1956 الى سنة 2016، حيث اتضح من القراءات الأولى للموضع ان أزمة دارفور تجلت بصورة واضحة في هذه الفترة، فأهم الاحداث التي ساهمت في نشوء وتطور الأزمة تشملها هذه الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الذاتية: تكمن في السعي لزيادة الحصيلة العلمية ولبناء تصور واضح وشامل ودقيق على أزمة إقليم دارفور أولا، ثم التعرف العميق على مدى تأثير الكوارث الطبيعية في نشوء وتطور الازمة.
2. الأسباب الموضوعية: تعود إلى انتشار الأزمات في الوطن العربي سواء كانت نزاعات مسلحة او سياسية لذا يعتبر البحث في الأسباب والمألات دافعا موضوعيا لاختيار الموضوع.

أهمية الموضوع:

1. الأهمية العلمية: تكمن في أهمية المنطقة العربية والأزمات التي تعصف بها بصفة عامة واهمية ازمة إقليم دارفور بصفة خاصة، حيث يمكن بناء تصور عام على نسيج العلاقات الاجتماعية، وعلاقتها بالكوارث الطبيعية، فالإنسان الافريقي والسوداني يرتكز على منظومة القيم المجسدة في قواعد وأعراف من انتاج الطبيعة المحيطة به، في حين تستمد القيم شرعتها من التثاقف القبلي (الاختراق الثقافي والتأثير المتبادل بين مختلف شرائح ومكونات المجتمعات البشرية).
2. الأهمية العملية: تكمن في سلوكيات الفواعل في ازمة دارفور، باعتبار الطبيعة وما تقدمه من موارد تحكم توجه سلوك الأفراد والمجتمعات، من خلال مظهرين أساسيين

(الحرب والسلم)، وما ينتج عنه من نشاط تنافسي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

1. تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع لازال مجالا خصبا للبحث والدراسة، الأمر الذي قد يشكل إثراء لمكتبة العلوم الإنسانية.
2. تحاول الدراسة توضح علاقة الكوارث الطبيعية بعملية نشوء وتطور ازمة دارفور، من خلال تقصي دور الكوارث الطبيعية في أهم مجالات الصراع في الاقليم والتي تفسر مختلف تفاعلات الفواعل في الازمة.

المنهج:

- المنهج التاريخي: تم استخدام هذا المنهج في استرجاع المعلومات ذات الطابع المعرفي حول تطور متغيرات الدراسة، من خلال السرد التسلسل التاريخي لمختلف محطات الازمة، من جهة ومن أخرى ربطها بتطور الحياة الاجتماعية في الإقليم.
- الاستقراء: ينطلق هذا المنهج من دراسة الجزئيات، بمعنى تتبع الأسباب المتعددة التي أدت الى الكوارث الطبيعية في إقليم دارفور ثم تأثيرها على نشوء الازمة وصولا الى تصور عام على أثر الكوارث الطبيعية في نشأة وتطور الازمة في دارفور.

الدراسات السابقة:

1. دراسة " السعيد البدوي"، بعنوان دارفور (الإطار الجغرافي)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الصادرة عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سنة 2005 ما ميز هذه

الدراسة هو توصيف الازمة في إقليم دارفور وسرد تأزم الوضع الطبيعي وأثره على القبائل ودورها في الصراع على الموارد.

2. دراسة "حسن سيد سليمان"، بعنوان جذور الأزمة في دارفور، الصادرة في مجلة آفاق سياسية، سنة 2004 وما يميز هذه الدراسة انها تصف نتائج الجفاف والتصحر في إقليم دارفور بالإضافة الى توضيحها للتقسيم القبلي في الإقليم.

تذهب هذه الدراسة إلى أبعد من ذلك حيث تعكف على توصيف دقيق لأثر الجفاف والتصحر على العلاقات القبلية وتحولات النسيج الاجتماعي ودوره في نشوء وتطور الازمة في دارفور وامتدادها الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

التقسيم المنهجي للدراسة:

لدراسة جميع جوانب الموضوع وضعنا خطة متكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

1. الفصل الاول: وقد جاء بعنوان "مدخل مفاهيمي"، فقد تطرقنا الى مفهوم الكوارث الطبيعية، من خلال التعريف الكوارث الطبيعية، أنواعها ومختلف تصنيفاتها، وكذا مفهوم الأزمة، بدا من جذور تطور مفهومها، ولقد عرفنا النزاع الذي يعتبر الإطار الواسع للأزمة.

2. الفصل الثاني الموسوم بـ "إقليم دارفور: بين الإمكانيات والصعوبات"، والذي يشمل خصائص الإقليم من خلال التطرق لجغرافية دارفور وتركيبته الإثنية وكذا طبيعته اقتصادية، كما عرجنا على الكوارث الطبيعية في إقليم دارفور.

3. الفصل الثالث المعنون بـ "دور الكوارث الطبيعية في نشوء وتطور ازمة دارفور" الذي يعتبر جوهر الدراسة انطلاق من المدخلات البيئية للصراع في إقليم دارفور الى مستويات الصراع في إقليم دارفور نهاية بمساعي السلام في الإقليم.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الموضوع في تداخل وتضارب المعلومات وتناقضها في بعض الأحيان، فكثر المراجع يدل أولا على أهمية أزمة دارفور وانتشارها العالمي، الا ان هذا له جانب سلبي ينعكس عن الباحث في مستوانا هذا، حيث أن كثرة النقل وتشابه الصياغات والمؤلفات، يخلق إشكالية وصعوبة في الاختيار، ما يفرض على الباحث الأكاديمي البحث عن المصادر الموثوقة والتقصي المرهق، الذي يسببه الخوف من نقل المعلومة الخطأ وتصديرها لغيرنا من الطلبة والقراء، لان العلم امانة واخلاق قبل كل شيء، بالإضافة الى صعوبة تحديد الفترة الزمنية ما لي أزمة دارفور من جذور يصعب تحديد بداياتها.

تتعرض الدول النامية لكوارث طبيعية مختلفة والتي تخلف أخطار مرتبطة بالمناخ (الجفاف والتصحر)، فلقد عجزت الدول النامية عن مواجهة هذه الكوارث نتيجة عجزها عن توفير التكنولوجية اللازمة، ووسائل تنظيم الدولة وتنمية السكان، وهذا يعود الى ندرة الامكانات، وكذا عدم وجود إرادة سياسية تتجاوز كل المشاكل وتواجه كل الكوارث لاحتوائها ومعالجة اسبابها.

1. مفهوم الكوارث الطبيعية.

تعتبر المنظومات البيئية ذات طابع تحولي إما سلبيا أو إيجابيا، فلا يمكن التحكم في الطبيعة مهما حاول الإنسان، ذلك أنها تتخذ مظهرا غير متوقع فتلك هي الكوارث الطبيعية، فهي مجرد ظواهر طبيعية من انتاج كوكب الأرض.

1.1 تعريف الكوارث الطبيعية.

اختلف خبراء وعلماء علم الطبيعة في تحديد مفهوم الكارثة الطبيعة تبعا لاختلاف مصادر التعريف، حيث هناك من يربطها بمعيار الخسارة المادية، ومنهم من يرتكز على معيار الخسارة البشرية، في حين يربطها آخرون بالمعيارين معا، لذلك تفرض علينا طبيعة الموضوع التطرق الى مجموعة من التعاريف، وهي كما يلي:

1.1.1 التعريف اللغوي:

الكارثة لغويا تعني: كَرَثَه الأَمْرُ يَكْرِثُه ويَكْرُثُه كَرْثاً، وأَكْرَثه: ساءه واشتدَّ عليه، وبَلَغَ منه المَشَقَّةَ.[1]كما عرفها قاموس اكس فورد على انها حدث يسبب دمارا واسعا ومعاناة عميقة.[2]وكلمة كارثة مشتقة من الكلمة اللاتينية (dis) التي تعني القوة السلبية و (astium) وتعني النجمة، وبذلك كلمة كارثة حرفيا تعني النجم السيء او سوء الطالع.[3]

عرفها المعجم الوسيط: في حديث قُسٍّ: لم يُخَلِّنا سُدًى من بعد عيسى، واكْتَرَث. يقال: ما أَكْتَرِثُ به أَي ما أُبالي، ولا يُستعمل إلاَّ في النفي، وقد جاء ههنا في الاثبات، وهو شاذ.[4]

---

[1] جمال صالح، **السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية**، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص 16.

[2] خالد محمد مصطفى اوريدة، **إدارة الكوارث والأزمات في السودان الحاضر والرؤى المستقبلية**، الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، 2012، ص 14.

[3] مصطفى إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط3، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (د.س.ن)، ص 782.

[4] المرجع نفسه، ص 782.

2.1.1 التعريف الاصطلاحي للكوارث الطبيعية:

هناك عدة تعاريف يمكن الاخذ بالبعض منها على هذا النحو:

عرفها عزة احمد عبد الله على انها: " حدث سريع وفجائي للبيئة الطبيعة على النظم الاقتصادية والاجتماعية.[1]

عرفت أيضا على انها:" تحول مدمر وعنيف في سلوك الحياة الطبيعي والبشرية محدثا بصورة مفاجئة أضرارا مادية على نطاق واسع مخلفا عددا كبيرا من الجرحى والوفيات، ومن ثمة لابد من توافر عناصر ثلاث:[2]

- المفاجأة.
- اتساع رقعة الدمار.
- شمول أعداد كبيرة من الافراد.

أيضا عرفت على انها: "أي حدث يؤدي الى مشكلة، خلل أو ضرر في بيئة الانسان بقدر أن يفوق قدرة المجتمع على التجاوب الطبيعي معه مما يؤدي الى احتياج الناس الى مساعدة خارجية.[3]

كما عرفها تونر (tunner) على انها " عبارة عن حدث مركز مكانيا وزمانيا يهدد المجتمع أو منظمة ما مع ظهور نتائج غير مرغوبة نتيجة لانهيار الحذر والحيطة التي الفها الانسان منذ القدم".[4]

---

[1] عزة احمد عبدالله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، اكاديمية مبارك للأمن، العدد 21، 2002، ص 528.

[2] مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، "دور القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مواجهة أزمات الكوارث"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 18، مجلد 01، 2017، ص ص 83،84.

[3] حسن محمد يوسف، "كوارث وازمات الحروب والنزاعات في السودان"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 16، مجلد 01، 2016، ص 04.

[4] محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم ارباب، **الاخطار والكوارث الطبيعة الحدث والمواجهة معالجة جغرافية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص 37.

عرفتها المنظمة الامريكية لمهندسي السلامة بانها: "التحول المفاجئ والغير متوقع في أسلوب الحياة العادية بسبب الظواهر الطبيعية او بفعل الانسان وتسبب العديد من الإصابات أو الخسائر المادية الكبيرة في المجتمع"، كما عرفتها هيئة الصحة العالمية بانها الحالة الحادة التي تتسبب في تراجع البيئة وتدمر حياة الناس، وفقدان ارواحهم، وانهيار صحة المواطنين والخدمات الصحية بصورة كاملة، لإحداث خسائر فادحة في حياة الناس، وتتطلب مساعدة الأجهزة الخاصة من خارج منطقة الكارثة.[1]

من جهة أخرى عرفت على انها: "الاحداث التي تقع في البيئة نتيجة العوامل الطبيعية ينتج عنها خسائر بشرية ومادية مختلفة كالزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، وتختلف الحوادث والاثار التي تتركها والمدة التي تستغرقها فقد تستغرق ثوان او دقائق كالزلازل، وقد تستغرق ساعات او أيام كالفيضانات، او سنوات كالجفاف والقحط وزحف الرمال، وتتفاوت مساحة المنطقة التي تتأثر بالكوارث والاخطار الطبيعية من محلية محدودة المساحة او واسعة المساحة ومن الممكن ان تكون آثارها بسيطة أو عظيمة.[2]

الكوارث الطبيعة حسب معيار الزمن:[3]

الكوارث قصيرة الأمد: تلك التغيرات السريعة جدا في الطبيعة، حيث تكون غير عادية وغير مألوفة من طرف الانسان، وتحدث أزمة في الحياة المعتادة لديه بما يؤدي الى خلل في النظام الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والأمني، لما نجده من عجز لمواجهة هذا التغير السريع، كما يرتبط هذا التقلب بتراكمات كونية منها ما هو متعلق بالأرض نفسها ومنها ما هو مرتبط بالنظام الكوني العام، مثل الزلازل.

---

[1] حسن محمد يوسف، المرجع السابق، ص 04.

[2] إبراهيم بن سلمان الاحيدب، **الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها دراسة جغرافية**، ط2، الرياض: دار مجلة الجغرافيا، 1999، ص 13.

[3] عبد الوهاب محمد، **الكوارث الطبيعية وعلاقتها بالإنسان**، بيروت: دار الامجد للنشر والتوزيع، 2004، ص 18.

الكوارث الطبيعية طويلة الأمد: حيث تظهر آثارها في وقت معين لكن عبر تراكم التطورات الجيولوجية والمناخية التي يتحكم فيها التقادم والدور الطبيعية لحياة الأرض سواء كان خطيا او دائريا، حيث تأثر هذه التغييرات في حياة الانسان في نفس المجالات النموذج الأول مع انها تكون بطيئة الظهور الا انها طويلة الزمن من حيث التخلص منها وإصلاح الاضرار التي أوقعتها على سكان منطقة معينة، مثل التصحر.

2.1 أنواع الكوارث الطبيعية.

1.2.1 الكوارث ذات الأصل المناخي:

هي التي تحدث بسبب عوامل مناخية، أو قد تكون للعوامل المناخية دخل في حدوثها، وتتجلى هذه الكوارث في الفيضانات المحلية والعواصف الثلجية الى غير ذلك، والحرائق الناتجة عن الجفاف، الأعاصير وختامها التصحر بالمعنى انها تسبب مشاكلا في الحياة.[1]

1.2.2 الكوارث ذات الأصل التكويني:

هي الكوارث التي تحصل لأسباب مرتبطة بالأرض نفسها، وأهم هذه الكوارث الزلازل والبراكين، وتعد الزلازل واحدة من الكوارث الطبيعية المدمرة، والتي يرتبط مدى تدميرها بقوة قياسها.[2]

1.2.3 الكوارث ذات الأصل البيولوجي المرتبطة بانتشار الامراض والاوبئة:

تتمثل في الأوبئة والأمراض مثل وباء الملاريا بالدول الإفريقية، وهو مرض ينتقل إلى الإنسان عبر لعاب أنثى البعوض، حيث يتعرض للعدوى حوالي 240 من سكان الأرض،[3] في حين يوجد ما بين 90,80% منهم بإفريقيا جنوب الصحراء، ويعتبر ظهور السيدا سنة 2000م بإفريقيا خطرا

---

[1] عبد الوهاب محمد، المرجع السابق، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] بوحلوان نبيل، " دور الأوبئة والأمراض في تراجع التنمية الاقتصادية في افريقيا "، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير)، 2011، ص 15.

كبيرا على الصحة العالمية، فهو داء فقدان المناعة، وهو مرض خطير تنتقل العدوى فيه عن طريق الدم أو الاتصال الجنسي، يصيب حوالي 14000 شخص بإفريقيا السوداء كل يوم[1].

3.1 تصنيف الكوارث الطبيعية:

تصنيف وفقا للمدى الجغرافي لتأثير الكارثة:[2]

- كارثة محلية تتعلق بدولة واحدة او منشاة داخل الدولة وتتطلب معالجة محلية.
- كارثة إقليمية تتعلق بعدة دول في المنطقة تتطلب تنسيقا إقليميا لمواجهتها.
- كارثة دولية تتعلق بعدة دول ذات البعد العالمي تتطلب تنسيقا دوليا وجهودا عالمية لمواجهتها.

تصنف وفقا لتأثير الكارثة:[3]

- كوارث ذات اثار وخسائر بشرية.
- كوارث ذات خسائر مادية.
- كوارث ذات خسائر مختلطة.

تصنيف وفق سرعة تأثير الكارثة:[4]

- كوارث فجائية التأثير، وتشمل الزلازل، البراكين، العواصف، السيول، الفيضانات، الانهيار الأرضي، سقوط النيازك، اخطار الجراد والاوبئة.
- كوارث بطيئة التأثير وتشمل: الجفاف، التصحر، تآكل السواحل.

---

[1] عبد الوهاب محمد، المرجع السابق، ص23.

[2] فهد بن احمد الشعلان، "دور التنسيق في نجاح خطط مواجهة الكوارث"، تم الاطلاع عليه يوم 2019/03/12، في الموقع الالكتروني:http://tra-dev.info/?p=2067

[3] فهد بن احمد الشعلان، الموقع نفسه.

[4] عزة احمد عبد الله، المرجع السابق، ص 532.

تصنيف من حيث تكرار الحادثة:[1]

- كارثة ذات طابع دوري متكرر الحدوث مثل الحرائق والعصار.
- كوارث فجائية عشوائية غير متكررة مثل السونامي.

2. مفهوم الازمة.

ان مفهوم الأزمة وخصائصها تعني اللحظة الحرجة والحاسمة التي تتعلق بمصير كيان او اكثر والذي أصيب في مجاله الحيوي، وبذلك يواجه صاحب القرار صعوبة اتخاذ القرار ومواجهة الازمة ، بالتالي ندخل في إدارة الازمة لاستحالة الحل الفوري، فمنذ فجر التاريخ تعامل الانسان مع الازمة بتحدي الطبيعة أو غيره من البشر، ولم تكن تعرف بإدارة الأزمات وإنما عرفت تسميات أخرى مثل براعة القيادة، أو حسن الإدارة، وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعية، وتستفز قدراته على الابتكار، فالمفهوم البسيط لإدارة الشيء، هو التعامل معه للوصول إلى افضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم.[2]

ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف ويحافظ على مصالح ، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة والأساليب الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقا للمصلحة، وقد أصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ العام 1962 والأزمة الكوبية، وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع الأميركي (روبرت مكنمارا) بقوله: "لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الاستراتيجية وإنما ينبغي

[1] فهد بن احمد الشعلان، المرجع السابق، نفس الموقع الالكتروني.

[2] William R.jeffries**, the darfur crisis**, New york : nova science publinc, 2008, p 25.

أن نتحدث عن إدارة الأزمات"، ومن ثمة فإدارة الأزمات تعني العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية .[1]

1.2 الجذور التاريخية لتطور مفهوم الازمة.

يختلف مفهوم الأزمة عن المفاهيم الأخرى لذلك لابد من ان نعرف الازمة بطريقة صحيحة وواضحة، من خلال مختلف التوجهات الاكاديمية كما يلي:

– الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي ويقصد بها (نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض) وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

– في العام 1937 عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.[3]

– ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ (مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم) لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.[4]

---

[1] William R.jeffries , op,cit, p 26.

[2] منعم صلاح عبد العزيز، **الازمة: المفهوم الدلالة والابعاد**، الإسكندرية: الدار العالمية للنشر، 2012، ص 7.

[3] عادل أبو معصم، **دور الأمم المتحدة في حل الازمات**، دمشق: دار المعارف للنشر والتوزيع، 2009، ص 14.

[4] المرجع نفسه، ص 14.

– الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد أن تزول لتحل محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث.[1]

– اما ألستار بوخان (Alastair Buchan) فقد عرف الأزمة في كتابه إدارة الأزمات: بأنها "تحد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه".[2]

– أما كورال بل(Coral Bill) فإنها عرفتها في كتابها اتفاقيات الأزمة – A study in Diplomatic Management, the Conventions of Crisis : بأنها "ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول".[3]

– ويشير روبرب نورث (Robert North) إلى أن الأزمة : "هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، ويشير نورث إلى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها.[4]

– في حين يعرفها جون سبانير (John Spanir) بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من إحتمال اندلاع الحرب".[5]

– كما تعرف الأزمة: بأنها تهديدا خطرا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار.[6]

---

[1] William R.jeffries, op .cit, p 28.

[2] عادل أبو معصم، المرجع السابق، ص 16.

[3] Jean-claude beaune, **définition de la crise**, Paris: vrin, 2006, p 27.

[4] Ibid, p 28.

[5] Dorothée benoit-browaeys, " la crise à l'échelle international ", le monde diplomatique , mars 2006, p 4.

[6] منعم صلاح عبد العزيز، المرجع السابق، ص 10.

1.1.2 تعريف اجرائي:

من خلال التعاريف السالفة يمكن استخلاص تعريف اجرائي للأزمة كما يلي:

هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

– أما إدارة الأزمات فتعرف بأنها: " فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها".[1]

– يعرف الباحث البريطاني (ويليامز) إدارة الأزمات: "بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها".[2]

– في حين يرى الخبير الإداري (ماجد شدود) أن إدارة الأزمات: "تنطلق من إدارة الأزمة القائمة ذاتها وتتحرك في إطار الاستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسة والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال التنبؤ والاختيار الاستراتيجي

[1] السيد عمر، **دارفور بين إدارة الازمة والإدارة بالأزمة**، الإسكندرية: الدار العالمية للنشر، 2008، ص 4.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة".[1]

ويمكن تعريفها: على انها كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الحديثة والإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.

2.1.2 خصائص الازمة.

وقد أوجز أحد الباحثين هذه الخصائص في أربعة فقط، يمكن حصرها فيما يلي:

– المفاجأة المباغتة غير المتوقعة، والتي تؤدي عادة إلى حالة من الارتباك والشلل قد يصاحبها قدر من التوتر والفزع مع تلاحق الأحداث وتتابعها[2].

– الخطر الداهم والمتعاظم الذي يهدد الأرواح والممتلكات واستمرار الخدمات وعمل المرافق العامة، مما يحدث توترا واضطرابا في المجتمع والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وانتشار الشائعات التي تزيد الضغوط على مراكز اتخاذ القرارات.[3]

– الضغط القوي لعنصر الزمن، وقيمة الوقت محسوبا بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف يزداد ترديا وتعقيدا.[4]

– المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط وتعبئة وحشد الإمكانيات معقدة وصعبة.[5]

---

[1] السيد عمر، المرجع السابق، ص 6.

[2] عادل ربيع الطالحي، **ماهية الأزمة وابعادها الإقليمية والدولية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2003، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

[4] المرجع نفسه، ص 16.

[5] المرجع نفسه، ص 18.

2.2 تعريف النزاع:

في موضوع المدخلات البيئية لازمة دارفور نتطرق الى مصطلح النزاع لأسباب نظرية، حيث توصف الازمة في اغلب الأحيان الى ذروة النزاع، وهذا من خلال تراكمات وتفاقم شعلة النزاع بجميع ابعاده ومستوياته، وفي هذا العنصر نوضح مطلح النزاع كالتالي:

يعرف ناصف يوسف حتى النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي:[1]

1.2.2 التعريف الغوي للنزاع:

مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني الصراع والنزاع وصدام وتضارب، شقاق، قتال.

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة، تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي..إلخ.

2.2.2 التعريف الإصطلاحي للنزاع:

يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات.

بينما يذهب إسماعيل صبري مقلد، إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله:" الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1995، ص327.

في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة ".[1]

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أن المحاور الأساسية في النزاع هي:

– أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها.

– أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها.

– طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

– وفي كل الحالات فإن هذا التناقض والاختلاف لا يخرج عن دائرة النزاع الذي لا يصل إلى استخدام الوسائل العسكرية لحسمه، وإلا تحولنا من النزاع إلى الحرب المسلحة، وهي مجال آخر من الدراسات الأكاديمية تخص الدراسات العسكرية والاستراتيجية، وتمثل هذه الحالة النقطة القصوى أو الأعلى في مراحل النزاعات.

كما يعرف كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النزاع من الناحية الاصطلاحية بقولهما: يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[2]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص223.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص140.

فالتعريف هنا لا يخرج عن المحاور الكبرى للنزاع، أي سعي كل طرف لتحقيق أهدافه المتناقضة مع أهداف الطرف الآخر، أو قد تبدو متناقضة حسب تعبير الكاتبين، مما يؤدي إلى الانخراط بشكل واع في العملية النزاعية لتحقيق الهدف المنشود.

ويقدم كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف تعريفا للنزاع بأنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم.[1]

3.2.2 مميزات النزاعات الاثنية:

- ارتباطها من حيث وجودها بالدول متعددة الاثنيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، تستخدم فيها مختلف وسائل العنف، الحرب النظامية وحرب العصابات، التطهير العرقي وعمليات الاختطاف والاغتيال والمظاهرات.[2]
- تعتبر خاصية الانتشار من أهم وأبرز مميزات الخلافات العرقية إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بعد داخلي إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ البعد الإقليمي فالدولي، ويوجد نوعين للانتشار:[3]

أ. انتشار تصاعدي:

بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للنزاع لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم الذي يعرف النزاع.

ب. انتشار تنازلي:

الذي يبدأ من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في النزاع الاثني، بينما الاثنيات مجرد امتداد لسياسة الدول المتدخلة، لتتدخل لاحقا الأطراف الدولية لتسوية النزاع.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص 140.

[2] Lahared sezirep, **ethnique war**, London : polity press, 2008, p16.

[3] Ibid, pp 17,18.

من خلال هذا الفصل خلصنا الى ان النزاع تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، حيث يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، وهذا ما هيئت له الأقاليم التي تتميز بالكوارث الطبيعية، وما يصيبها من نقص الموارد وتضارب الارادات.

يعتبر إقليم دارفور أحد أهم الأقاليم في السودان بموقعه في الغرب بجوار عدة دول إفريقية وهو ما جعله يكتسي أهمية متزايدة بالإضافة إلى كونه إقليم متنوع مناخيا وديموغرافيا من حيث تركيبته وباعتباره أيضا إقليما غنيا من الناحية الاقتصادية، حيث اخذ اهتماما وطنيا خاصة بعد بداية بروز العمل المسلح للحركات المتمردة، في حين ويعود الاهتمام الدولي به الى مختلف استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية.

1. خصائص واهمية إقليم دارفور.

1.1 مدخل الى دولة السودان.

تقع دولة السودان في قلب القارة الإفريقية، تحدها من الشمال جمهورية مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب دولة تشاد ومن الجنوب والجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر واثيوبيا وارتيريا وتزيد مساحتها عن 2 مليون كم^2، حيث يتربع على مساحة شاسعة جدا، تغطي الصحراء الاجزاء الشمالية والاجزاء الوسطى مختلطة، فيما تغطي الغابات الاستوائية الجزء الجنوبي.[1]

لقد أثرت الجغرافيا في السودان على نواحي الحياة والديمغرافيا والتباين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقسم نهر النيل السودان إلى قسمين متساويين في المساحة وقد تركزت الحضارة في السودان في المنطقة الوسطى والشمالية حول ضفاف النيل، ولقد أسهم الاختلاف والتباين المناخي والجغرافي والبيئي في تكوين أشكال متباينة من البشرية فأثر البحر الأحمر بقدوم هجرات من الحجاز واليمن وحتى من الهند، بينما اكتفت المجموعات السكانية المشتتة بين تلال البحر الأحمر وسهول "بركة" و"القاش" بحياة البداوة والرعي والزراعة، حيث سادت العزلة والمستوطنات البشرية المنعزلة بذاتها وظروفها.[2]

أما في الشامل الغربي فقد سادت البداوة القائمة على رعي الابل بينما اعتمدت مجموعات الجنوب الغربي على رعي الأبقار، وقد قلل هذا النمط من قوة التفاعل وفرص التواصل بين هذه المجموعات البشرية لأن البيئة الجغرافية لا تقل الا حيوان واحد للرعي، أما في الغرب فقد برزت حياة تأقلمت مع المياه القليلة وشح الأمطار، وبذلك ظهر الرعي والنشاط الزراعي المحدود، بالإضافة إلى كون السودان بلد مترامي الاطراف من حيث التموقع السكاني، حيث هذا التباعد خلق نوع من القطيعة بينها وغياب عناصر التأثير

[1] سعيد وليد وآخرون، **السودان بؤرة الصراعات الاثنية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2007، ص14.

[2] عمر احمد سحنون، **الصراع على النيل**، الخرطوم: دار الامجد للنشر والطباعة، 2008، ص 24.

لخلق نمط الحياة الاقتصادية المشتركة، مما أدى إلى ظهور جماعات منغلقة حافظت على هوياتها الضيقة من لغة وعادات، حيث ترسخت فكرة الاختلاف لديها محليا وأصبحت منطقا لتميزها عن الآخر.[1]

للسودان حدود إقليمية معقدة جدا بحيث لها حدود صحراوية مع ليبيا وافريقيا الوسطى وهي حدود يصعب مراقبتها بشكل جيد وكامل، أما من الشرق فإن حدودها مع إريتريا واثيوبيا تطرح إشكالات أمنية كثيرة مرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية والحركات المسلحة، اما من الجنوب فإن العالم الجغرافي يسجل حضورا جيواستراتيجيا واضحا حيث التضاريس الوعرة والمعقدة وجود قبائل تعيش في هذه المناطق، معروفة بعد ولائها للسلطة المركزية، وهو ما يعكس إرهاصات مؤتمر برلين الأول (1884) الذي وضع حدود مصطنعة، توقع القبائل والدول في صراعات مستمرة ودائمة.[2]

ان موقع دولة السودان موقع مهم استراتيجيا كما يشكل عامل استقرار بالنسبة لدول الجوار، حيث تهتم دول الجوار اهتماما كبيرا بالشأن الداخلي للسودان خاصة من الناحية الأمنية ، إذ أن كل تغير في السودان يشكل منطلقا في التحولات الإقليمية ولذا ترفض مصر فكرة المزيد من التقسيم وتفتيت وحدة السودان مما يؤدي إلى زيادة التنافس على حوض النيل في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى هذا الأمر يمس بالأمن القومي العربي خاصة بعد انفصال جنوب السودان، ومن جهة أخرى نجد دولة تشاد التي يتواجد على أراضيها عدد كبير من اللاجئين الفارين من النزاع الاثني في إقليم دارفور غرب السودان وأغلبيتهم ينحدرون من القبيلة المشتركة بين الدولتين "قبيلة الزغاوة" وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي "إدريس ديبي إثنو" وهو ما أدى إلى وجود علاقة تربطه بالإقليم وتفاعلاته النزاعية.[3]

---

[1] سعيد وليد وآخرون، المرجع السابق، ص18.

[2] علاوي محمد فاتح، **الامن القبلي وعلاقته بالجماعات الإرهابية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2014، ص8.

[3] نعمت محمد صالح، أثر **الصراع في دارفور على النظام الإقليمي**، الإسكندرية: دار الامل للنشر والتوزيع، 2008، ص 13.

2.1 جغرافية إقليم دارفور.

يقع إقليم دارفور بين خطي طول 22 و27 درجة شرقا وخطي عرض 10و16درجة شمالا،* وتأتي دارفور في المرتبة الثالثة من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحة ولايات دارفور الكبرى تقريبا 570888 كلم^2 أي 140.000 ميل مربع وهي تعادل 20% من مساحة السودان، وترتفع عن سطح البحر بمتوسط 400 متر ويقع جزء من هذا الإقليم في نطاق السافنا الغنية، وجزء ثاني في نطاق السافنا الفقيرة، وجزء آخر في نطاق المناخ الجاف (انظر الملحق رقم 1).[1]

يتميز اقليم دارفور بالجبال البركانية المتمثلة في سلسلة جبل مرة وجبال الميدوب، كما أن في دارفور العديد من الوديان التي تغذي هذه الأرض بمياهها الغزيرة مما أكسبها ميزة نادرة قل أن توجد في أي منطقة من مناطق السودان الأخرى، وعدد من عيون المياه الدائمة الجريان فنجد عين فرح الأثرية بمنطقة التنجر وواحة النخيلة التي تقع في غرب الصحراء الغربية شمال وادي هور ودريبات في جبل مرة ورو تكى في جنوب كاس، كما نجد أيضا وديان كبيرة تمر بدارفور فنجد وادي هور في شمال دارفور ووادي المجرور الذي يخرج من دار الميدوب وينحدر من الجنوب إلى الشمال ونجد أيضا وادي أزوم الذي يخرج من جبل مرة ويمر جنوبي مورني ويلتقي مع وادي باري عند قرية مورني فيتكون وادي أزوم العظيم، وهنالك وادي اريبو الذي يمر بشرق مدينة زالنجي ووادي تندلتي في شمال الفاشر، ووادي نيالا (برلي) الذي ينبع من جبل مرة ويمر جنوب مدينة نيالا ووادي بليل الذي يقع غرب مدينة نيالا ووادي ابره الذي يمر بغرب مدينة تلس ووادي سندو الذي يمر بارتالا ووادي بني هلبة الذي يمر بدار التعايشة وهنالك يسمي بوادي رهيد البردي، وهنالك أيضا وادي الخضاري الذي يمر شمال دار الهبانية (انظر الملحق رقم 2).[2]

---

* تتدرج الأقاليم المناخية في هذه المساحة من شبة الصحراء عند خط 16° شمال ذات الأمطار القليلة التي لا تتعدي 100 ملم في السنة. ولمزيد من التفصيل انظر: عبد المنعم جلال السنكاوي، **التغيرات البيئية وأثرها على القارة الافريقية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2010.

[1] رجب محمد عبد الحليم، **العروبة والإسلام في دار فور**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص ص 20-24.

ان المراعي والمزارع (الأراضي الصالحة للزراعة والرعي بشمال ووسط وجنوب وغرب دارفور)* تضم معظم المجموعات القبلية، حيث تتلاقى مرتين في العام تقريبا أحداهما في فصل الخريف حيث يلتقي الرعاة بالمزارعين في أغلب مناطق الجزء الشرقي لمنطقة وسط دارفور (القيزان)، ثانيهما في فصل الصيف الجاف حيث يمضي معظم الرعاة هذه الفترة حول الأودية والآبار وهي مناطق آهلة بالسكان المستقرين وهم مزارعون في أغلبهم خاصة في غرب ووسط وجنوب دارفور، أما شمال دارفور فغالبية سكانه رعاة يمضون فترة الشتاء حتى فيفري بالمناخ الصحراوي وشبه الصحراوي ويرتحلون إلى بقية أجزاء الولاية، لذلك فإن جميع أحداث الصراع القبلي غالبا ما تنشأ بين القبائل التي تشترك فيما بينها بخطوط تماس قبلي أي حدود بين القبائل أو بمناطق تماس رعوي بالاشتراك في المراعي أو الاحتكاك القبلي في المسالك التي يتخذها الرعاة في ترحالهم ذهابا وإيابا وغالبا ما تكون في فصل الخريف بجنوب دارفور وفي فصل الشتاء بشمال دارفور.[1]

3.1 التركيبة الاثنية لإقليم دارفور.

تعد القبيلة على اختلاف أشكالها في المجتمع السوداني وبناء على ارتباطها بالزراعة والرعي، الوحدة الاجتماعية الرئيسية في هذا المجتمع ولها أدوار تاريخية مهمة، فالقبيلة كنظام اجتماعي يحمل أفرادها مفاهيم ورؤى وتصورات خاصة حول المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه يشكلون ثقافتهم القبلية، حيث تتكيف هذه الأخيرة مع البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها وتكون شخصيتهم المميزة.[2]

على الرغم من إقامة دولة حديثة في السودان على أسس سياسية عصرية، إلا أنها ظلت تعتمد اعتمادا قويا على أهم مكونات البناء القبلي، وخاصة من خلال نفوذ زعماء القبائل، ومع

---

* لمزيد من المعلومات انظر: عبد المنعم جلال السنكاوي، المرجع السابق، ص 25.

[1] عبد الكريم واضية، **الزراعة والسكان في السودان**، الإسكندرية: دار المستقبل للنشر، 2003، ص 24.

[2] فؤاد عبد المنعم، **النظام القبلي في السودان، القاهرة:** دار المستقبل للنشر والطباعة، 2007، ص 27.

أن الجماعات القبلية أضفت الشرعية على الدولة الحديثة كإطار منظم للمجتمع ومتصرف في الشؤون العامة وكمصدر للسلطة والقوة الرسمية، إلا أنها استمرت في النظر والبت في قضايا ومسائل النزاعات في المناطق القبلية، كما أن عملية جمع الضرائب والتجنيد ظلت من اختصاصها.[1]

يكتسي اقليم دارفور بمجمل هذه الخصائص المميزة للبنية الاجتماعية بالسودان حيث أنه على الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث هذا الإقليم فقد ظل عصيا، إذ لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة، وهذا ما يشكل عقبة أو تهديدا في قيام دولة وطنية حديثة لكل السودانيين.[2]

تعتبر ولاية دارفور الكبرى الولاية الثانية من حيث تعداد السكان بالسودان بعد الإقليم الأوسط، بلغ تعداد سكان دارفور حسب احصاءات التعداد السكانى لعام 1993م حوالي 4,746,456 نسمة الا ان تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء تشير الى ان تعداد سكان دارفور حالياً يقارب الستة مليون نسمة. وتقطن الإقليم قبائل عربية وأخرى إفريقية تتحدث إلى جانب العربية لغاتها الخاصة ويقدر عدد القبائل التي تقطن المنطقة بحوالي 100 قبيلة وبطن، ومن أشهر القبائل (الفور، الزغاوة، المساليط، البرتى، التأما، البرقد، الفلاتة، الرزيقات، التعايشة، المسيرية، بنى هلبة، المعاليا، السلامات، الحوامدة، المهيرية والترجم)*، حيث يشكل سكان المناطق الريفية جل سكان دارفور ب 75% من السكان مقابل 10% في الحضر و15% قبائل رعوية متنقلة.[3]

1.3.1 اهم القبائل في دارفور.

---

[1] فؤاد عبد المنعم، المرجع السابق، ص 31.

[2] رجب محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص 53.

* لمزيد من التفصيل ينظر: محمد بن عمر التونسي، **تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان**، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، 1970.

[3] عبد النعيم ضيفي عثمان، **دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قضية إقليم دارفور والصراع)**، القاهرة: دار الرشاد، 2008، ص 13.

أ. ولاية شمال دارفور:

- قبيلة الفور: يعتبر القرن الخامس عشر الميلادي هو التاريخ الذي شهد تأسيس قبائل الفور لسلطنتهم الإسلامية وتميزت حياتهم بالاستقرار واحتراف الزراعة والمهن اليدوية والتجارة وأقاموا حضارتهم الخاصة بخلاف القبائل الأخرى التي يحترف معظمها تربية الأنعام واتخذت حياة التنقل والترحال بحثا عن الكلأ والماء لأنعامهم وتأثروا بقبائل الفور وتبادلوا معهم المصالح وتصاهروا معهم وتآخوا وانصهر إنسان دارفور ليشكل ثقافة دارفور الموجودة الآن والتي ترجع جذورها إلى الثقافة الأفريقية مع الثقافة البربرية الوافدة من شمال أفريقيا ممزوجة مع الثقافة العربية، وتسمية دارفور مستمدة إلى القبيلة الرئيسية التي تعيش فيها.[1]
- قبيلة الزغاوة: يقطن الزغاوة اقليم دارفور بمنطقة كتم ويحدهم من الجنوب دار قمر ودار تاما من الغرب تشاد ومن الشمال غرب ليبيا والجنوب الشرقي عرب بني حسين.[2]
- قبيلة الرزيقات الشمالية: الرزيقات الشمالية هم: المهرية، المحاميد، العريقات، العطيفات، والشطية، حيث يتمركزون بولاية شمال دارفور منطقة كتم ويطلق عليهم اجمالا رعاة الإبل.[3]
- قبيلة الميدوب: قبيلة الميدوب من قبائل شمال ولاية دارفور يقطنون جبل ميدوب وقد كان لبعد جبل الميدوب وانتشار الصحراء حوله أثر بعيد في عزل سكانه عن جيرانهم.[4]
- قبيلة الزيادية: يرجع الزيادية الي مجموعة فزارة العربية وهم رعاة إبل يسكنون بين الميدوب والبرتي ويرحلون الى اماكن الآبار في الصيف ويرحلون عنها مع تباشير الشتاء فاذا جاء الشتاء نزحوا الي ارض الجزو.[5]

---

[1] محمد بن عمر التونسي، المرجع السابق، ص 137.

[2] المرجع نفسه، ص 138.

[3] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص41.

[4] سبيل آدم يعقوب، **قبائل دارفور**، الخرطوم: دار العزة للنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

[5] المرجع نفسه، ص 13.

- قبيلة التنجر: توجد قبيلة التنجر بولاية شمال دارفور وهم عبارة عن زراع وكان لهم في السابق سلطان ولكن في الوقت الراهن فان القبيلة تدار عن طريق الشرتاوي ثم العمد ثم المشايخ.[1]
- قبيلة البرتي: البرتي هى قبيلة من قبائل شمال دارفور ويعملون بالزراعة منذ العصور القديمة يتحدثون العربية ما عدا القليل منهم.[2]
- قبيلة البزعة: من قبائل ولاية شمال دارفور يمارسون الزراعة، الرعي والتجارة وينتسب البزعة الي جهينة.[3]
- قبيلة قبيلة الميما: هي من قبائل شمال دارفور منطقة الفاشر بودعة وتحد دارهم من الجهة الغربية حاكورة الفلاتة والبرقو، ومن الشمال الغربي والشمال (البرتي) ومن الناحية الجنوبية البرقو في خزان جديد ومن الشرق البرتي وبني فضل.[4]
- قبيلة بني فضل: يمارس بني فضل الزراعة والرعي بولاية شمال دارفور بمناطق ساني كرو، الطويشة، ام حوش، تولو وفوجي ويجلس الشرتاي علي كلول في قمة الجهاز الاهلي لبني فضل ثم يأتي بعد ذلك العمد ثم المشايخ ونسبهم الي جهينه.[5]
- قبيلة بني حسين: قبيلة بني حسين من رعاة البقر ويعيشون الي الشرق من دار قمر وهم من سكان ولاية شمال دارفور بمنطقة كتم وحاضرتهم (السريف) تحد ديارهم من الشرق والجنوب كبكابية (الفور) ومن الشمال والشرق ادارة كرنوي (الزغاوة) ومن الغربي القمر.[6]

---

[1] زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2010، ص45.

[2] صلاح الدين علي الشامي، **السدان دراسة جغرافية**، الإسكندرية: منشأ المعارف، 2002، ص 246.

[3] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص47.

[4] زكي البحيري، المرجع السابق، ص 46.

[5] صلاح الدين علي الشامي، المرجع السابق، ص42.

[6] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص 15.

- قبيلة اولاد اقوي، حيث يقطن اولاد اقوي بولاية شمال دارفور بام كدادة والفاشر ويمارسون الزراعة والرعي ونسبهم الي دار حامد التي تنتسب الي جهينة ومن فروعهم اولا حمد اولاد حميد اولا محمود اولاد جامع واولاد احمد.[1]
- قبيلة المراريت: يوجد المراريت في شمال دارفور في ارقد مراريت ، ابيض مراريت ، منطقة ودعة، دونكي كوما، منطقة ساني كرو اما في جنوب دارفور فيوجدون في سلالا، وكتيلة ويسكنون كذلك في منطقة الجنينة بولاية غرب دارفور وفي وادي صالح وقارسيلا.[2]

ب. ولاية جنوب دارفور:

- قبيلة البيقو: يقطن البيقو بمنطقة كلبكه مرجو ريفي نيالا جنوب دارفور وينقسم البيفو الي فرعين (صباح وغرب) وتربطهم علاقة مصاهرة مع الفور.[3]
- قبيلة التعايشة: قبيلة التعايشة هى قبيلة عربية تنتسب الي مجموعة جهينة التي تنتمي الي القحطانيين دخلوا كغيرهم من ابناء جنيد بن شاكر الملقب بابي الراشد من شمال افريقيا.[4]
- قبيلة المعاليا: ينتشر المعاليا بولاية جنوب دارفور منطقة الضعين ويرعون الابقار وقليلا من الإبل.[5]
- قبيلة البرقد: قبيلة البرقد عبارة عن مجتمع أكثر من كونها قبيلة حيث انها عبارة عن تصاهر لعديد من قبائل دارفور مع بعضهم بعضا وتسكن هذه القبيلة في جنوب دارفور شمال وشرق نيالا في مناطق (ابشي).[6]

[1] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص39.

[2] صلاح الدين علي الشامي، المرجع السابق، ص38.

[3] رجب محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص 5.

[4] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص40.

[5] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص 16.

[6] زكي البحيري، المرجع السابق، ص 46.

- قبيلة الهبانية: يوجد الهبانية بولاية جنوب دارفور في منطقة برام التي كانت تسمى برام.[1]
- قبيلة الرزيقات: تعتبر الضعين هى حاضرة الرزيقات الجنوبية الذين يسكنون ولاية جنوب دارفور.[2]
- قبيلة المسيرية: تعتبر قبيلة المسيرية من قبائل البقارة بولاية جنوب دارفور.[3]
- قبيلة السلامات: يوجد افراد قبيلة السلامات في ولاية جنوب دارفور.[4]
- قبيلة البرنو: يوجد البرنو في ولاية جنوب دارفور في مناطق منواشي.[5]
- قبيلة الصعدة: يقطن الصعدة في ابو نزاز، كملي، جبرة، البان جديد، قدير كدي، حمرة.[6]
- قبيلة الفلاتة: يوجد الفلاتة بولاية جنوب دارفور منطقة برام.[7]
- قبيلة الامبررو: الامبررو فصيل من الفلاته قدموا الي السودان حديثا قبل حوالي نصف قرن وهم رعاة للأبقار.[8]
- قبيلة الحوطية: اهم نشاط اقتصادي لها الرعي ومن مناطقهم شرق كاس جنوب نيالا بولاية جنوب دارفور حيث لهم عموديتان.[9]
- قبيلة الترجم: تعد قبيلة الترجم من قبائل ولاية جنوب دارفور منطقة الضعين.[10]

---

[1] صلاح الدين علي الشامي، المرجع السابق، ص35.

[2] رجب محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص 7.

[3] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص49.

[4] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص18.

[5] صلاح الدين علي الشامي، المرجع السابق، ص36.

[6] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص49.

[7] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص18.

[8] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص50.

[9] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص20.

[10] صالح على محمود، **قبائل إقليم دارفور بالسودان**، القاهرة: دار الامل للنشر والتوزيع، 2002، ص 14.

- قبيلة الماهرية الحمدانية: من سكان جنوب دارفور رعاة إبل وضأن ويتواجدون بمنطقة نيالا ريفي ابوعجورة.[1]
- قبيلة الداجو: هم أقدم سكان دارفور واول من حكمها تقع منطقتهم شرق نيالا حيث ان كلمة نيالا في لهجة الداجو تعني استراحة.[2]
- قبيلة المساليت : للمساليت سلطنة عريقة وقديمة بولاية غرب دارفور.[3]
- قبيلة القمر: تقع دار قبيلة القمر بولاية غرب دارفور.[4]
- قبيلة العطرية: العطرية هم فرع من الزبادية اولاد جابر لهم عدة فروع اخرى يمارسون الرعي والزراعة ويتواجدون شرق الجنينة بولاية غرب دارفور.[5]
- قبيلة البرقو: توجد قبيلة البرقو بصورة اساسية بولاية غرب دارفور بمنطقة الجنينة.[6]

4.1 الطبيعة الاقتصادية لإقليم دارفور.

تؤثر الهياكل الاقتصادية على الابنية والعلاقات الاجتماعية خاصة في بناء القطاعات الاقتصادية مثل قطاعات الزراعية والرعوية وأصحاب المهن والتجارة، كما تؤثر هذه العمليات أيضا على مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك وتتطلب أحيانا تدخل الحكومة عندما تعجز الهياكل التقليدية عبر عمليات النمو مقابلة الطلب المتزايد على السلع والخدمات.[7]

---

[1] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص51.

[2] صالح على محمود، المرجع السابق، ص 15.

[3] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص21.

[4] صالح على محمود، المرجع السابق، ص 17.

[5] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص52.

[6] صالح على محمود، المرجع السابق، ص 18.

[7] Bourguignon François," The Effect of Economic Growth on Social Structures", The World bank, October 23, 2004, p 4.

أدى تنوع مجتمع دارفور القبلي واختلاف البيئة الجغرافية في الاقليم إلى تنوع في الطلب والاستهلاك، ومن ثمة تنوع في الأنشطة الاقتصادية، قاد هذا إلى العمل لزيادة الإنتاج لتلبية الحاجات المجتمعية المتزايدة والمتنوعة عبر عديد من الأنشطة المشتملة علي الزراعة والرعي والصناعات الحرفية التقليدية والاستفادة من الثروة الغابية، وظهور أسواق عديدة وطرق تجارية داخلية وخارجية، ووفود تجار من السودان النيلي (البحر) من عرفوا محليا (بالجلابة) منهم من استقر نهائيا وصار جزء من المجتمع،[1]وكل هذا تم بصورة تلقائية عبر انساق المجتمع المختلفة، وكان نتاجا لذلك العديد من الأنشطة الاقتصادية هي :

إن عرف ملاك الارض بصفة عامة يسمح باستخدامها للحصول على الماء والمرعي ولإقامة الأفراد، ويمكن استخدامها للزراعة بعد السماح باستغلال قطعة معينة من الأرض أو الاستفادة من الشهاب للحصول على الصمغ العربي، ومثل هذا النظام أدي إلى تشابه الجماعات القاطنة في الحاكورة الواحدة في ثقافاتها، بل وانتشار كثير من السمات الثقافية في دارفور بين الجماعات المختلفة وهو نظام يقود للتماثل والتثاقف بينهم.[2]

يمثل النشاط الزراعي والرعوي التقليدي النمطين الأساسين لاقتصاد دارفور، وتمارس بواسطة أغلب الجماعات السكانية بدرجات متفاوتة من التركيز، إما على الرعي أو زراعة المحاصيل أو مع الإنتاج الغابي.[3]

تعتمد الزراعة بصورة رئيسة على هطول الأمطار، ويميل المزارعون لاستخدام أراضي القوز الرملية لسهولة إعدادها وحرثها خاصة في المناطق الشمالية والوسطي والشرقية لدي جماعات البرتي والزيادية واليرقد والمساليت والمعاليا والزغاوة والمسيرية وغيرهم من الجماعات، وبالرغم من أن جماعات الفور تميل لنفس الاستخدام إلا أنهم أيضا يستخدمون الزراعة علي المدرجات وعند المنحدرات وسفوح الجبال في جبل مرة وجبل سي وعلى ضفاف الوديان بغرض الإنتاج

[1] Bourguignon François, op.cit , pp 25-49.

[2] Young Helen and others," Darfur- Livelihood under Siege", Feinstein International Famine Center, June 2005, p 2.

[3] Simpson L. G, Land Tenure, **The Agriculture of the Sudan**, New York : Oxford University Press, 1991, p 111.

الزراعي، أما في جنوب دارفور فتزرع جماعات البقارة مثل الرزيقات وبني هلبه والهبانية والفلاتة في الاحزمة الرملية.[1]

حيث يعتمد البقارة علي تربية الماشية، وإن الزيادة الطبيعية في أعداد المواشي تشكل استثمارا جاذبا يكفي للإعاشة وتلبية الحاجات وتزيد قليلا، ولقد ساهمت المشروعات البيطرية ورعاية الحيوان خاصة في سبعينات القرن العشرين علي الزيادة المطردة في عددها مما أوجد قناعات الاستمرارية في هذا النمط، لكن اعتماد البقارة علي الدخن في غذائهم والصرف المادي الكبير في الحصول عليه جعلهم يزرعونه في الجيوب الرملية، إضافة إلى تدهور البيئة بسبب الرعي الجائر للزيادة في عددية القطعان، وكان لابد من الاعتماد علي مصدر آخر وهو الزراعة ، وصارت أعداد الذين يتحولون إلى العمل الزراعي.[2]

يسود في المناطق شبة الصحراوية في الشمال رعي الأبل والضأن والأغنام بواسطة جماعات مختلفة من الميدوب والزغاوة والرزيقات والزيادية، ومن بينهم من يعمل بالرعي فحسب، ومنهم من يدمج الرعي بالعمل في الزراعة خاصة بين الذين لا يملكون أعدادا كبيرة من القطعان، وهؤلاء يقومون بتغطية نفقات إعاشتهم بدمج النشاط الزراعي بالرعوي وأحيانا يهاجرون إلى مناطق أخري مثلما يفعل الزراع.[3]

يرحل رعاة الإبل عادة في اتجاه من الشمال في ديارهم إلى الجنوب عبر المناطق غربي جبل مرة حتى مناطق كبم ورهيد البردي أو أحيانا حتى أفريقيا الوسطي، وهناك جماعة أخرى منهم تسير في اتجاه من الشمال الغربي إلي الشمال الشرقي وكل ذلك في زمن الصيف، تأتي بعد ذلك رحلة العودة إلى ديارهم وهم يتبعون مساراتهم المحددة والمعلومة والتي اتفق عليها كل المجتمعات

[1] Haaland. G, **Systems of Agricultural Production in Western Sudan**, New York : Oxford University Press, 1991, p 242.

[2] Young Helen and others, op. cit, pp 243-245.

[3] أحمد عبد القادر أرباب، **تاريخ دارفور عبر العصور**، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر،1988، ص28.

التي يمرون عليها عبر سنوات عديدة، ويستمرون شمالا حتى يصل بعضهم وادي هور وواحة الخارجة.[1]

قامت في دارفور مراكز تجارية يتوافد عليها أفراد القرى المجاورة والتجار من أماكن كثيرة وبعيدة، وإن بعض هذه الأسواق قامت في ملتقي طرق ولم تكن هنالك قرية أو مدينة وإنما مكان تجمع، وهي تشكل أكبر الأسواق مثل سوق السمين بمنطقة أم شنقه بشرق دارفور، وسوق أبوشواكيل جوار شعيرية بجنوب دارفور وسوق دربات في شرق جبل مرة وسوق فوربرنقا في غرب دارفور، وهناك أسواق أخري قامت في قري كبيرة مثل (أبو مطارق) وتجريبية وسوق كبم وبندس وكبكابية وسرف عمرة وكورما ومليط وسربا واللعيت وغيرها، وأسواق مدن نيالا والفاشر والجنينة والضعين.[2]

2 الكوارث الطبيعية في إقليم دارفور.

تجاوزت قضية التغيرات المناخية مرحلة الفضول العلمي ولم تعد فقط أحد المخاوف البيئية والتنظيمية الكثيرة، فأصبحت الهاجس الرئيس والقضية البيئية الجوهرية في الوقت الراهن والتحدي الوحيد والأكبر الذي يواجه صناع القرار على مستويات متعددة.

1.2 المدخل البيئي لإقليم دارفور.

من المؤكد أن تغير المناخ يمثل تحديا متناميا ذو أبعاد اقتصادية وصحية وأبعاد تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية والأمن وغير ذلك من الأبعاد، فأنماط الطقس المتقلب تهدد إنتاج المواد الغذائية من خلال عدم الثقة المتزايدة في التساقط وارتفاع مستويات البحار التي تلوث المخزونات الاحتياطية من المياه العذبة الساحلية وزيادة خطر الفيضانات الكارثية كما تساعد

[1] Young, Helen and others, " Darfur-Livelihoods under Siege", Feinstein International Famine Center, June 2005,pp 54,55.

[2] أحمد عبد القادر أرباب، المرجع السابق، ص 29.

بيئة الاحتباس الحراري في انتشار الآفات والأمراض باتجاه القطبين بالرغم من أنها كانت محصورة من قبل في المناطق الاستوائية.[1]

تعد القارة الإفريقية أكثر المناطق عرضة لتداعيات هذا الخطر الداهم الموسوم بالتغير المناخي نظرا لأسباب عديدة ترتبط بالطبيعة الطبوغرافية للقارة من حيث كونها واقعة في مجال المناطق الأكثر دفء في العالم، هذا من جهة، من جهة أخرى أنها ذات كثافة سكانية مرتفعة تعاني الأغلبية منها مستويات معيشية متدنية تعتمد على النشاط الزراعي لتوفير غذائها.[2]

الكوارث الطبيعية هي التي تحدث بسبب عوامل مناخية، أو قد تكون للعوامل المناخية دخل في حدوثها، وتتجلى هذه الكوارث في الفيضانات المحلية والعواصف الثلجية، والحرائق الناتجة عن الجفاف، والأعاصير، كما يمكن أن يكون النشاط الإنساني والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية بسبب النمو الديمغرافي من العوامل المسرعة لحدوث تلك الكوارث، وأحسن مثال على ذلك الجفاف الذي يصيب المناطق الواقعة على جانبي الصحراء بسبب عوامل مناخية وعوامل من صنع الإنسان حيث ساعد الرعي المكثف واستهلاك الغطاء الغابي على تسريع التصحر. [3]

يشكل الجفاف والتصحر عائقا حقيقيا للتنمية الزراعية المستدامة ويهدد قطاع الري ومشاريع الزراعة المطرية الآلية والتقليدية، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد في السودان عموما وفي دارفور على الخصوص، وتراجعت إنتاجية مساحات شاسعة من التربة وأغلب الأراضي الخصبة بسبب الزحف الصحراوي، بما في ذلك المشروعات القومية، مما يزيد صعوبات تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى تدني طاقات المراعي، ويؤثر ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية

---

[1] سعد الدين خرفان، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول**، دمشق: منشورات وزارة الثقافة–الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] عمر عبد الجليل، **العوامل المؤثر في الكوارث الطبيعية**، الإسكندرية: دار الابداع للنشر والتوزيع، 2005، ص 14.

للسكان، ويظهر هذا الأثر في هجرة المزارعين والرعاة من الريف إلى المدينة وبالتالي تدهور الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للسكان.[1]

1.1.2 أقسام إقليم دارفور المناخية:

أ. القسم الشمالي:

يسود إقليم دارفور المناخ الصحراوي الجاف، حيث تتراوح معدلات الأمطار الشتوية بين 50 إلى 100 ملم سنويا، مما جعل منها أكثر المناطق هشاشة من الناحية الايكولوجية، حيث لا تنمو فيها سوى بعض الأعشاب والشجيرات التي تصلح للرعي وتكسو المنطقة تربة رملية تلائم زراعة بعض المحاصيل، ولكن المساحات الصالحة للزراعة غير مستغلة على نحو فعلي، نتيجة التساقط الضئيل لكميات الأمطار.[2]

ب. القسم الوسط:

تتمركز فيه سلسلة جبل مره ، وتمثل الأراضي الواقعة شرق هذه السلسلة أراضي خصبة صالحة للزراعة يطلق عليها اسم القيزان، فهي بالتالي من أكبر المناطق الآهلة بالسكان ، بالإضافة إلى وجود أودية تمتلئ في مواسم الفيضانات، مما يؤدي إلى سيلان مياه الأمطار المتدفقة إلى غرب دارفور، فالتربة في بطون الأودية وعلى نواحيه توفر مراعي جيدة فضلا عن المساحات الزراعية، فمناخ منطقة الوسط شبيه بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، من حيث اعتدال درجة الحرارة وكميات الأمطار المتساقطة التي يبلغ معدلها السنوي 200–700 ملم سنويا، مما

[1] عمر عبد الجليل، المرجع السابق، ص16.

[2] ابراهيم قاسم درويش، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2015، ص 20.

يسمح بزراعة محاصيل متنوعة من الحمضيات والخضراوات، وبالتالي شكلت المنطقة مراكز اقتصادية متنوعة، أدت إلى تكوين مستقرات حضرية فضلا عن الريف.[1]

ج. القسم الجنوبي:

يميزه تنوع ايكولوجي، فهو غني بحشائش السافانا والسهول الطينية، في حين تحتل الغابات المدارية الجوانب الجنوبية التي تقل خصوبة، أما المناخ فهو متقلب وغير منتظم، إلا أنه أكثر استقرارا من الجزء الشمالي، وأتاحت هذه الظروف إمكانيات جيدة للرعي، وعلى نحو خاص تربية الأبقار.[2]

2.2 الجفاف في دارفور

عانت منطقة دارفور من فترات 1970–1980 جفاف طويلة كانت نتيجتها تحول المناطق الرعوية إلى صحاري وهو ما تسبب في مجاعات كبيرة في الأعوام 1973 و1985 و1992، وأدى شح الأمطار في شمالي الإقليم ووسطه إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوبا إلى مناطق السافانا المدارية حول جبل مرة والمناطق الحدودية مع أفريقيا الوسطى وتشاد.[3]

إن أكثر المجموعات هشاشة أمام مخاطر تغير المناخ هم بالتحديد مزارعي الزراعة المطرية والرعاة، قد تسببت الصدمات المناخية الماضية كموجة الجفاف في معاناة بشرية هائلة متمثلة في الجوع والهجرة الجبرية من الأماكن الريفية بعد نفوق حيواناتهم. رغم أن الهشاشة توسم كل المناطق الريفية في السودان غير أن منطقة دارفور تعاني من فداحة عمق الهشاشة أكثر من باقي الريف السوداني، كما تناقصت أعداد كبيرة من الماشية وظهرت حالات فقر وسط القبائل الرعوية خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة بسبب تمدد التصحر جنوبا حيث

[1] ابراهيم قاسم درويش، المرجع السابق، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص22.

[3] M. TERDIMAN, "SÉCURITÉ ENVIRONNEMENTALE, CHANGEMENTS CLIMATIQUES ET CONFLITS : LE CAS DU DARFOUR", Outre-terre, 2007/3 n° 20, pp 141– 150.

ظل يتمدد سنويا بمعدل ثلاثة كيلومترات حتى باتت جميع مناطق شمالي ووسط دارفور صحراوية وشبه صحراوية بسبب عامل الطبيعة.[1]

ان كل مناحي الحياة في دارفور تأثر سلبا جراء تناقص موارد ومصادر المياه وتوزيعها الجغرافي والزماني، حيث تسقط الأمطار عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف، حيث تتحدر على جوانب المرتفعات في شكل متعرج، وفي اتجاهات شتى ووديان كثيرة بسبب طبيعة سطح الأرض، ونزول الأمطار في دارفور تحديدا غير منتظم من حيث الكميات ومدة الهطول، وقد تكون هناك فترات جفاف قد تطول أو تقصر، ويؤثر ذلك بشكل مباشر في انتاج المحاصيل.[2]

لا ترتبط الحياة في دارفور ارتباطا مباشرا بالأمطار كمورد أول لمياه الشرب للمراعي والزراعة فقط، بل تترتب عليها كل الأعمال المنزلية والصناعية البسيطة وعمليات البناء والنشاطات الأخرى، ولما كانت كميات مياه الأمطار غير كافية وغير منتظمة بل منعدمة في فترات كثيرة خاصة في فصل الصيف فإن مناطق شمال وغرب السودان بشكل عام بما فيها دارفور تعتمد في سد حاجاتها من المياه على تخزين المياه في الحفائر والخزانات الصغيرة للاستفادة منها في فترات ندرة الأمطار والجفاف من أكتوبر إلى يونيو وتعتمد كذلك على المياه الجوفية تحت سطح الأرض.[3]

3.2 التصحر في دارفور

تعرض الأرض في دارفور للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما أدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، وأدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان

[1] Helen Young and others**, Livelihoods, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern Rizaygat, Darfur, Sudan**, Tufts University : Feinstein International Center, 2009, p 15.

[2] أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور: الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية، حيث خلق التصحر جوا ملائما لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما زاد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية (الماء). [1]

تختلف حالات التصحر ودرجة خطورته في دارفور من منطقة لأخرى تبعا لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين الإنسان، وهناك أربع درجات أو فئات لحالات التصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة للتصحر:[2]

- تصحر خفيف: وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جدا في الغطاء النباتي والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة.
- تصحر معتدل: وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة أو أخاديد صغيرة في التربة وكذلك تملح التربة مما يقلل الإنتاج بنسبة 10-15 %.
- تصحر شديد: وهو انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة في المرعى على حساب الأنواع المرغوبة والمستحبة وكذلك بزيادة نشاط التعرية مما يؤثر على الغطاء النباتي وتقلل من الإنتاج بنسبة 50%.
- تصحر شديد جدا: وهو تكوين كثبان رملية كبيرة عارية ونشطة وتكوين العديد من الأخاديد والأودية وتملح التربة.

في دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" أثبتت أنّ السودان فقد مليونا و250 ألف هكتار من مساحة غاباته الكلية، هذه النتيجة صنفت السودان على رأس مناطق العالم الأكثر تأثرا بالجفاف في الفترة من 2005 وحتى 2010، وحذرت من أن استمرار إزالة القطاع الغابي يؤدي لمزيد من التدهور البيئي، وعلى الرغم من أن الحديث عن التصحر في السودان بدأ منذ أربعينات القرن الماضي، ولكن رغم هذه التجربة العميقة والوعي المبكر بها،

[1] Helen Young and others, op.cit, p17.
[2] Ibid , p35.

يتفاقم التحدي يوما بعد يوم ويهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وسكانها، حيث تغطي الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في مساحات شاسعة ومتزايدة، أجبرت كثير من السكان في شمال السودان على الفرار من مناطقهم بحثا عن مواقع أفضل للعيش.[1]

كشفت بيانات حديثة عن حقائق تؤكد أن قضية التصحر من المهددات التي تواجه التنمية بالسودان، وأهم المخاطر البيئية التي تؤثر سلبا على حياة الإنسان والحيوان والأرض، بخاصة وأن التصحر ضرب 14 ولاية سودانية، من أصل 18 ولاية وباتت 64 في المئة من مساحة البلاد في مواجهة مصيرية مع آفة التصحر والجفاف[2].

4.2 الهجرات والزحف الريفي في دارفور.

أصبحت الهجرة البيئية من أهم ظواهر القرن الحادي والعشرين، التي تطرح العديد من التهديدات الأمنية على المستوى الدولي عموما وعلى مستوى القارة الإفريقية خصوصا، وترتبط هذه الظاهرة بالعديد من العوامل أهمها التغيرات المناخية والتدهور الايكولوجي اللذان يدفعان إلى انتقال جماعات بشرية من إقليم إلى آخر أومن دولة إلى أخرى، بحثا عن الاحتياجات الأساسية التي تضمن بقاءهم أو هربا من تهديدات الكوارث الطبيعية، وتتفشى هذه الظاهرة بكثرة في القارة الإفريقية، لاجتماع مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظهورها وانتشارها، ويعتبر إقليم دارفور من أهم الأقاليم التي تشهد هذا النوع من الهجرة.

ثمة 5 ملايين نازح في السودان، نصفهم في دارفور، الأراضي تتدهور نتيجة إزالة الغابات والأساليب الزراعية المدمرة والازدياد الصارخ في أعداد الماشية من 27 مليونا الى 135 مليونا، ويؤثر تغير المناخ على مناطق كثيرة، خصوصا دارفور حيث انخفض معدل سقوط الأمطار

[1] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2018، اطلع عليه يوم 2019/03/05 في الموقع الالكتروني:
http://www.fao.org/documents/card/ar/c/8082d17c-3b27-4326-bcf8-057b45a64d4f

[2] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2018، المرجع السابق، نفس الموقع.

بمقدار الثلث خلال الـ 80 عاما الماضية، ما أدى الى انخفاض انتاج الغذاء بنسبة 70 في المئة.[1]

ان العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية، ذات مصالح ومنافع مشتركة ومتبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة، ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع بداية التغيرات المناخية التي ارتبطت بموجات جفاف الساحل بالإضافة إلى التصحر والقحط، ممّا أدى إلى عدم كفاية المراعي التقليدية لرعي المواشي، وهنا بدأت تظهر بوادر الهجرة البيئية، ففي 1971 بدأت القبائل العربية تتجه نحو الجنوب والغرب ، وأدت موجة التحرك الجماعي إلى ارتفاع مستوى الضغط على البيئة من جانب ومن جانب آخر أثرت على المزارعين بسبب دخول أنماط جديدة من السلوك.[2]

فالتغير المناخي لا يدفع للهجرة فقط، وإنما يتسبب في النزاعات، فأنماط الهجرة مقترنة بأشكال الهجرة الأكثر استدامة التي يقوم بها السكان في شمال دارفور، بحثا عن الأراضي التي توفر الكلأ اللازم للمعيشة، ومع تواصل التغيرات المناخية وتآكل البيئات المحلية، أحس الناس معها بضرورة الانتقال إلى مكان آخر لضمان البقاء والحفاظ على الوجود[3].

وفي ظل تزايد وتيرة القحط ومشكلة المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعي، تأثرت البيئة، بسبب أشكال الزراعة والرعي البسيطة وواسعة النطاق، مما رفع من وتيرة التصحر والتعرية البيئية، وهو ما تسبب سنة 1987 في اندلاع الحرب ما بين قبيلة الفور والعرب والتي كانت حربا على الموارد بالأساس حيث أدى الجفاف، وما ارتبط به من مجاعات إلى ارتحال الرعاة ممن تنتمي غالبيتهم لأصول عربية في شمال دارفور باتجاه الجنوب بحثا عن مراعي أكثر خصوبة.[4]

---

[1] سكوت إدواردز، **الانهيار الاجتماعي في دارفور**، ترجمة: محمد علي طاهر، الخرطوم: دار الامل للنشر والتوزيع، 2008، ص،20.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] Akasha Mouhamed Ozman, **Darfur : a tragedy of climate change**, Humburg: Anchor Academic Publisher, 2014, p 60.

[4] Ibid , p61.

مما سبق نستنتج أن إقليم دارفور يكتسي بأهمية الموقع الجغرافي والتنوع الاجتماعي من خلال النظام القبلي المميز، الذي هو نتيجة حتمية لمجموعة من التراكمات التاريخية السياسية والتفاعلات الاجتماعية من خلال علاقة الانسان بالبيئة، وأيضا غلق هذا التراكم والتفاعل مجموعة من المقومات الاقتصادية التي يرتكز عليها إقليم دارفور في موارده وبناء واقعه الذي تحكم في اغلبية الحركات الانتقالية في المجال الجغرافي في كامل السودان والى الدول المجاورة مع الحدود السياسية للإقليم، مع ذلك اتضح امتداد جيوسياسي لإقليم دارفور الى الدول المجاورة خاصة منها التشاد.

ظلت منطقة دارفور عبر تاريخها تشهد كثير من الصراعات بين مكوناتها القبلية والعرقية ساهمت فيها أسباب عدة أبرزها الصراع على الموارد بين سكانها من الرعاة الرحل والمزارعين، وزاد من تأزم هذ الصراع، النزاعات التي تنشب بين الحين والآخر في دول الجوار وأبرزها الصراعات الداخلية لدولة تشاد، والصراع الليبي التشادي الذي أسهم في حالة من الاستقطاب لبعض المكونات القبلية والعرقية في دارفور بسبب التداخل القبلي الذي تعرف به المنطقة، ولقد أسهمت هذه الصراعات في الدول المجاورة لدارفور في دخول كميات كبيرة من السلاح انتقلت بالنزاعات في الإقليم إلى مرحلة دموية وعدم استقرار أمني وظهور عصابات مسلحة اصبحت فيما بعد حركات تمرد وبالتالي بروز أزمة دارفور عالميا.

1. المدخلات البيئية للصراع في إقليم دارفور.

يعتقد المراقبون أن النزاع في دارفور لا يمكن أن يصنف في إطاره القبلي فقط، كما لا يمكن بالقدر ذاته تحميل الحكومة مسؤوليته الكاملة فهو صراع معقد تتداخل فيه العوامل البيئية والعرقية من ناحية والسياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية من ناحية أخرى، وقد أدى الجفاف والتصحر الذي حدث في فترة الثمانينات إلى تفجر الصراع وزيادة تعقيده.

1.1 أثر الجفاف والتصحر على ازمة دارفور.

تعرض اقليم دارفور في بداية الثمانينات لموجات من الجفاف والزحف الصحراوي والذي ظهرت آثاره المباشرة على البيئة بالمنطقة وعلى النشاط الزراعي والرعوي وقد كان لتفاقم موجات الجفاف والتصحر المستمر بالإقليم نتيجة إلى اختلال التوازن الطبيعي للجغرافية المناخية بالمنطقة أثره البالغ على قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتسارع الزحف الصحراوي، حيث أدت موجات الجفاف والتصحر إلى إنقاص الموارد الطبيعية ومن ذلك فقدان الكثير من المزارعين لأراضيهم والرعاة لمواشيهم.[1]

كل ذلك بطبيعة الحال أدى لانخفاض مستوي الدخل الي تحول قطاع كبير من سكان الإقليم إلى عاطلين عن العمل، وتدهور المستوي المعيشي للفرد والأسرة مما حدا بهم بالهجرة إلى المدن الرئيسية بالولاية بحثا عن لقمة العيش، وانخراط كثير منهم في الأعمال الهامشية، وتبقي الهجرة إلى المجهول في الخرطوم هي آخر المحطات التي يلجأ إليها هؤلاء مجبرين، ولقد أدى بهم هذا الترحال إلى دخولِ حدود القبائل الأخرى التي تمارس الزراعة، فترتب على ذلك وقوع العديد من الاحتكاكات التي تطورت إلى عداوات ومعارك بين القبائل.[2]

---

[1] السعيد البدوي، **دارفور (الإطار الجغرافي)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص ص 1-9.

[2] حسن سيد سليمان، "جذور الأزمة في دارفور"، مجلة آفاق سياسية، الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الثاني، سبتمبر، 2004، ص ص 62، 63.

وقد أفرزت موجات الجفاف والتصحر النتائج التالية:[1]

- تقلص مساحات المراعي.

- اشتداد المنافسة والصراع على الموارد الطبيعية وتداخل المصالح فتضاربها، مما أدى الى كثرة الاحتكاكات بين الرعاة من جانب وبين المزارعين من جانب أخر.

- التوسع الزراعي على حساب المراعي.

- تدنى مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الخدمات في دارفور أحد العوامل التي أدت إلى أزمة دارفور والتي ذكرها تقرير لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الانسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور والذي شكلها رئيس الجمهورية بالقرار رقم 97 لسنة 2004م.

إضافة إلى التغير المستمر في النظم الادارية وشاغلي المناصب التنفيذية المختلفة وتوقف مشروعات التنمية مثل مشروع تنمية غرب دارفور ومشروع السافنا ومشروع ساق النعام وتعثر تنفيذ مشروع طريق الانقاذ الغربي وتفشى العطالة وازدياد معدلات الأمية بالإضافة لانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه مع عدم الاستقرار الذي ساد جمهورية تشاد والتغيير المستمر في انظمة الحكم بها.[2]

ولقد زاد من الاحتكاكات حالة الجفاف التي ضربت الإقليم، وما ترتب عليها من حالة تصحر، ومن أكثر القبائل تضررا من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصي شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل "الزغاوة" و""البرتي"" و""الميدوب"" و""القمر"" و"الرزيقات" الشمالية و"الزيادية"، ويمكن تتبع هجرات قبائل "الزغاوة" و"القمر" والقبائل العربية من شمال دارفور ودخولها في معارك قبلية، كلما اتجهنا جنوبا؛ حيث زاد التنافس القبلي على الموارد

[1] حسن سيد سليمان، المرجع السابق، ص 64.

[2] سعيد وليد وآخرون، المرجع السابق، ص 43.

الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة، أما عن "الأبالة" و"الرزيقات" الشمالية ومجموعة الرحل القبلية بشمال دارفور، وهي قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف قد أفقدهم مراعيهم، ونضبت موارد مياههم فهاجروا إلى مناطق "الفور" ومناطق "المساليت" بغرب دارفور، ووصلوا إلى أقصي الجنوب الغربي لجنوب دارفور وإلى مناطق ""الداجو"" وغيرها من المناطق الأقل تضررا بالجفاف والتصحر.[1]

من جانب آخر فكانت لهذه الهجرات آثار مباشرة في الصراع القبلي، مثل صراعات "الماهرية" و"الزغاوة"، و"الماهرية" و""الداجو""، وكذلك "العرب" و"الزغاوة"، و"العرب" و"المساليت"، كما أن الصراع على الموارد جعل القبائل العربية تتصارع فيما بينها للتنافس على الموارد التي تتِيحها "الحاكورة" أو "المرحال" مثل صراعات "الرزيقات" و""البني هلبة"" و"الرزيقات" والترجم و"الرزيقات" و"المعاليا"، و"التعايشة" و"السلامات"، مع ملاحظة أن الصراع يزداد حدة بفعل زيادة بين السكان الذين ازداد عددهم بسبب النزوح مما جعل التنافس على الموارد المتناقصة بفعل الجفاف والتصحر.[2]

2.1 اهم الصراعات القبلية في دارفور.

تتمتع دارفور بتنوع بيئي ومناخي عبر امتداده من الحدود الليبية الى منطقة بحر الغزال في الجنوب، مما عدد من انماط الانشطة الاقتصادية، اذ تقل الامطار شمالا حيث المناخ الجاف وتكثر جنوبا اين تسود السافنا الفقيرة والغنية، وهذا التباين في الاقاليم المناخية عمل على خلق تداخل بيئي بين الحدود البيئية المناخية والحدود الاجتماعية، فالحدود البيئية المختلفة تتطلب

[1] كمال الجزولي، **الحقيقة في دارفور**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية، رقم 22، 2006.، ص ص 35-37.

[2] التقرير الإستراتيجي السنوي العاشر 2008-2009، الخرطوم: مركز الدراسات السودانيَة، 2010، ص ص 47-49.

انظمة اجتماعية واقتصادية مناسبة ومحددة، بمعنى ان المناطق الجافة تتلاءم مع حرفة الرعي بينما المناطق المطرية تتلاءم مع ممارسة الزراعة.[1]

منذ القديم تبلورت السمات الاساسية الثقافية والاجتماعية لسكان دارفور، فالرعاة امتازوا بالترحال بحثا عن موارد المياه والمرعي بينما المزارعون امتازوا بالاستقرار، ومن خلال حركة ترحال الرعاة والتداخل بين الحدود البيئية من مناخ جاف ومناخ ممطر مع الحدود والخصائص الاجتماعية والثقافية "رعاة رحل" و"مزارعون مستقرون" تحولت هذه الحدود البيئية تلقائيا من خلال هذا التداخل والتمايز في انماط الانتاج الى تمايز عرقي وثقافي هذا التمايز قاد اما الى التعاون او الحرب.[2]

تاريخا نجد ان مسألة التداخل بين الحدود البيئية والاجتماعية والعرقية قد اثرت في انماط التفاعلات بين سكان إقليم دارفور، حيث أدى التحول البيئي والاستغلال المفرط للموارد الى ادخل الرعاة والمزارعين في مواجهات مسلحة نقلت المنطقة من مرحلة السلم الى مرحلة القتال، وتنشأ عادة مثل هذه المواجهات والنزاعات من خلال التنافس على الموارد، في ظل وجود مصالح متعارضة ومتناقضة، وهذه النزاعات في حد ذاتها نزاعات تراكمية متغيرة وليست ساكنة تختلف في اهدافها وغاياتها، حيث ترتكز على شن مجموعة من العمليات المسلحة على فئة مستهدفة، بهدف السيطرة على مواردها، في حين تتناقص الثروات والموارد محل النزاع نتيجة للزيادة في معدلات الاستهلاك الانساني والحيواني وبالتأكيد في مثل هذه الاوضاع يدخل الرعاة والمزارعين في بؤرة من الصراع.[3]

من اهم النزاعات بن قبائل إقليم دارفور ما يلي:

---

[1] التيجاني مصطفى محمد صالح، **الصراع القبلي في دارفور اسبابه وعلاجه**، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1999، ص 25.

[2] محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، الإسكندرية: دار الامة للنشر، 2000، ص 76.

[3] Helen Young and others, op.cit, p23.

- الرزيقات – المعاليا قرية أبو كارنكا 1966 المنافسة على الدائرة الانتخابية للبرلمان[1].
- البني هلبة – المهرية وادي كايا 1974 تعدي المهرية على جنائن الهشاب الخاصة بالبني هلبة. [2]
- النزاع بين بني هلبة والرزيقات، عام 1982 في ولاية جنوب دارفور.[3]
- الفلاتة – القمر غرب وادي بلبل 1983 صراع حول حدود المجالس المحلية. [4]
- النزاع بين البرتي والزيادية ضد الكبابيش، عام1983 في ولاية شمال دارفور. [5]
- النزاع بين الفلاتة والقمر، عام 1983 في ولاية جنوب دارفور

كثرت الاشتباكات بين قبائل إقليم دارفور تقريبا في كل المناطق وفي كل عام تداخلات وصراعات ويمكن عرضها كما يلي:[6]

- الدينكا – الرزيقات 1986 قتل ونهب مسلح.
- النزاع بين الفلاتة والمراريت، عام1986 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين الرزيقات والدينكا، عام1986 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين الفور وبعض القبائل العربية، عام1987 في جميع ولايات دارفور.
- النزاع بين الزغاوة والقمر، عام1988 في ولاية شمال وغرب دارفور.
- النزاع بين الزغاوة والمعاليا، عام1990 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين التعايشة والقمر، عام 1990 في ولاية جنوب دارفور.
- الرزيقات – المعاليا التبت 1991 الدفاع عن العرض.

---

[1] التيجاني مصطفى محمد صالح، المرجع السابق، ص 37.

[2] أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، المرجع السابق، ص 26.

[3] صالح على محمود، المرجع السابق، ص 35.

[4] عبد الكريم واضية، المرجع السابق، ص63.

[5] سبيل آدم يعقوب، المرجع السابق، ص28.

[6] احمد علي محمود، **ازمة إقليم دارفور بين الصراع القبلي والتدخل الاجنبي**، القاهرة: دار الامة للنشر والتوزيع، 2006، ص ص19- 28.

- النزاع بين الزغاوة والمراريت، عام1991 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين الميما والزغاوة، عام 1991 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين الزغاوة والبرقو، عام 1991 في ولاية جنوب دارفور.
- النزاع بين الترجم والفور، عام 1991 في ولاية جنوب دارفور.
- الرزيقات – الزغاوة قرية متورت عام 1997 انتخابات المجلس الوطني.
- الهبانية– أبو درق قرية قربة عام 1998 الصراع حول الإدارة الأهلية.
- النزاع بين الزغاوة والرزيقات الشمالية، عام 1999 في ولاية جنوب دارفور.
- أولاد قايد– أولاد منصور منطقة قبيلة المهرية عام 2001 سرقة واتهامات متبادلة.
- الفور– العرب جنوب كاس عام 2002 قتل وحرق.

ان الانعكاسات الخطيرة لمسألة التوظيف العرقي للصراعات هو انتقالها لداخل المدن ولا نعني بذلك حرب المدن والعصابات والشوارع بل انتقال الصراع داخل المؤسسات السياسية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني بل حتى المؤسسات الأمنية، وانعكاس الوضع على الإقليم اقتصادية، اجتماعيا وسياسيا، كما امتدد الصراع من داخل الإقليم حتى انه أثر في الجيران.[1]

تكمن مشكلة الموارد وفلسفة التعامل معها باعتبارها محفزا قويا للحروب، حيث يمكن إدارة الازمة ان يؤدي الى ايجاد مفاهيم وقواسم مشتركة تبعا لمصلح الرعاة والمزارعين، وان مسألة الندرة التي نتجت جراء الجفاف والتصحر الذي ضرب مناطق إفريقيا شمال الصحراء والتي تقع دارفور ضمن منظومته الجغرافية في فترة الثمانينات وما قبلها والتردي البيئي سواء من استغلال الانسان والحيوان للموارد او بفعل الكوارث الطبيعية كان عاملا اخرا للهيمنة على هذه الموارد ولا نستثني تعاظم الاحساس لدى الاثنيات بالتهميش وعدم وجود فرص عدالة في مسائل توزيع الثروة والسلطة، ما دفع بهم لحمل السلاح في الوقت الذى لا تستجيب فيه الحكومة الا لمن يحمل

[1] التيجاني مصطفى محمد صالح، المرجع السابق، ص 43.

السلاح، وهنا يتداخل التحليل البيئي للنزاعات مع منظومة العوامل الاخرى السياسية والاقتصادية والعرقية والتاريخية المسؤولة عن النزاعات في دارفور.[1]

2.مستويات الصراع في ازمة دارفور.

عندما تصبح القبيلة مصدرا لشرعية السلطة، وكلاهما مرتبط بالأصولية فإن الدولة تصبح ضعيفة وهشة، وكلما ضعفت المؤسسة العسكرية والقوى الحديثة أو تحالفت بعض القبائل مع الدولة ضد قبائل أخرى، يصبح الصراع حادا وخطيرا، ويأخذ مسارات كثيرة لا ينتج عنها سوي الأزمات المعقدة، وكما هو الحال في الصراعات القبلية في إقليم دارفور، والتي أخذت لاحقا أشكالا للحركات المسلحة، التي طالبت بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير، فالقبيلة ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي، فقد خضعت البنية القبليّة لعدد من المتغيرات؛ إذ يتلقى الشعور القبلي عددا من الصدمات نتيجة للتحولات التي فرضتها الحياة العصرية، خاصة مع نشأة الدولة العصرية، حيث تغيرت أسس الانتماء ونشأة المدن وتحديد المجالات الجغرافية وضبطها، لكن تلك التحولات لم تمنع استمرار وجود القبائل في المنطقة مع التغيرات الجديدة ومتلائمة معها أحيانا، ومتميزا عليها أو مناهضة للهويات الاجتماعية الوافدة أحيانا أخرى، كما أن بنية القبلية في أغلب الأقطار قد تحولت الى قاعدة دفاع عن المصالح المشتركة في ظل تعارض الارادات مع البنى الأخرى، ما ينتج ازمة معقدة بامتياز.[2]

1.2 الصراع على المستوى المحلي في دارفور.

عرف إقليم دارفور صراعات بين الرعاة والمزارعين غذتها الانتماءات القبلية لكل طرف، فالتركيبة القبلية والنزاع على الموارد الطبيعية الشحيحة كانت وراء أغلب النزاعات، وغالبا ما يتم احتواؤها وتسويتها من خلال النظم والأعراف القبلية السائدة، حيث ترجع التحليلات الخاصة

[1] حمد علي محمود، المرجع السابق، ص 53.

[2] محمد أحمد ناصر، **ابعاد الصراع القبلي في دارفور**، الخرطوم: دار الامة العربية للنشر والتوزيع،2009، ص45.

بمشكلة دارفور أن أصل النزاع هو شح الموارد الطبيعية والصراع عليها، وأنه ليس صراعا عرقيا بحة وإن اكتسب فيما بعد الملامح العرقية بفعل أزمة الهوية، حيث عانت أقاليم الأطراف تهميشا واضحا من قبل الحكومات المركزية في الخرطوم على مدار تاريخ السودان.[1]

تعتبر ظاهرة الصراع القبلي في دارفور متجذرا في عمق التاريخ، حيث كانت دارفور مملكة إسلامية مستقلة، في حين قامت على العصبية القبلية، ومن أشهر سلاطينها السلطان علي دينار (1899–1916م)، وكان الإقليم تحت حكومة فدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم حتى سقوط هذا النظام خلال الحكم العثماني، وقد قاوم أهل دارفور الحكم التركي، وقامت خلال هذه الفترة عدة ثورات من أشهرها ثورة هارون التي قضى عليها السلطان باشا عام 1877م، وعند قيام الثورة المهدية سارع الأمراء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت دارفور استقلالها بعد نجاح الثورة المهدية، ولم يدم استقلال الإقليم طويلا حيث كانت مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام 1898م، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور الدولة العثمانية التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام 1917م.[2]

أحكمت حكومة العهد الثنائي (1916–1956م) قبضتها على إقليم دارفور واستعملت نظام الإدارة الأهلية لإخضاع القبائل وإجبارها على الصلح، وتمكنت بذلك من السيطرة على الأمن والاستقرار واحتواء المشاكل آنذاك، لكن ما أن جاءت الإدارة الوطنية بعد الاستقلال حتى ظهرت في المجتمع بوادر التعصب القبلي ما ترك الإقليم في نزاعات من حين لأخر.[3]

---

[1] عمار عماد الدين، **أزمة دارفور الأبعاد والاسباب**، الإسكندرية: دار الامل للنشر والتوزيع،2007، ص56.

[2] محمد أحمد ناصر، المرجع السابق، ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 62.

كانت النزاعات تنشب في إقليم دارفور من حين لآخر منذ بدايتها بسبب النزاع على الموارد الطبيعية وبسبب النزوح والخلافات القبيلة والنهب المسلح، أو بسبب سياسات الحكومات المركزية وضعف التنمية، ونظرا للتغيرات السياسية والإدارية مع ضعف الإدارة برزت مجموعة نزاعات كالآتي:[1]

- الصراع بين الرزيقات والمعاليا 1968م.
- الصراع بين بني هلبة والزيادية والمعاليا 1970م.
- الصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية 1976م.
- أما أهم الصراعات التي وقعت ما بين عام 1976م–1980م تمثلت في الآتي:
  - الصراع بين الرزيقات والداجو.
  - الصراع بين الرزيقات والفور.
  - الصراع بين الرزيقات والبرقو.
- كذلك شهدت الفترة الممتدة من عام (1980م– 1998م) أكثر من عشرين صراعا في دارفور، شاركت فيها غالبية القبائل وإن كانت قبيلتا الزغاوة والمساليت الأكثر انخراطا في هذه الصراعات.

في بداية عام 2002م، تصاعدت مظاهر الصراع بين الفور والمحاميد في منطقة جبل مرة، وظهرت حالات نهب متبادلة بين الطرفين وتطورت إلى غارات على القرى ومسارات الرعي، مما مهد لتكوين مليشيات مسلحة، أما الاستقطاب فقد بدأ تحت دعاوى الحماية، حيث تنظمت الجبهة المسلحة من الفور في مجموعات، وظهرت هنا فكرة المعسكرات وتدريب أفرادها عسكريا، بالمقابل سعت القبائل الرعوية في منطقة جبل مرة لتأمين نفسها وثرواتها بالتسلح، وفي منتصف 2002م تصاعدت حدة المواجهات بين الفور وثلاثة من القبائل الرعوية (العربية) بمنطقة جبل مرة، مما

[1] سلام احمد إبراهيم، **دارفور موطن الصراعات القبلية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008، ص ص66–69.

أدى إلى حرق القرى ونهب المواشي وقتل القيادات والتصدي للقوات النظامية(الجيش السوداني) التي تسعى لاحتواء الموقف وتدعيم الأمن والاستقرار.[1]

تشكلت حركة تحرير السودان من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتي ومن بعض القبائل الأفريقية الأقل حجما وتزعم هذه الحركة المحامي "عبد الواحد محمد نور" من قبائل الفور وانحصرت مطالبها في البداية في وقف المليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة، وعندما رفضت الحكومة التفاوض تحولت إلى حركة عسكرية واسعة.[2]

تشكلت حركة العدل والمساواة القطب الثاني للتمرد في دارفور بعد حركة تحرير السودان، ويتزعمها خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري، وتهدف إلى سودان موحد في إطار الفيدرالية، وأن تقسم السودان الى سبعة أقاليم فيدرالية وهي الشمال والجنوب وكردفان ودارفور والشرق والوسط والخرطوم، وتطالب بمجلس شيوخ إلى جانب مجلس نواب ليؤدي إلى توازن السلطة التشريعية.[3]

وفي سنة 2002م، هاجم مسلحون من أبناء الزغاوة والمليشيات مكتب الأمن ومنزل المحافظ، وكانت هذه العملية في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة حيث تركوا ورقة بخط اليد يعلنون فيها أنهم جيش تحرير دارفور، وإلى أفريل 2004م نظمت الحكومة عدة مؤتمرات قبلية وأرسلت وفدا يضم ثلاثين شخصا من أبناء دارفور للتفاوض مع المعارضة المسلحة وتوصلوا إلى اتفاق لتسوية القضية، وكان استجابة الى العمل المسلح المنظم سنة

[1] سلام احمد إبراهيم، المرجع السابق، ص71.

[2] عمار عماد الدين، المرجع السابق، ص 65.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

2003م من قبل مسلحي دارفور ضد الحكومة حيث أحرقوا المطار وأسفر الهجوم عن قتل عدد من الموظفين وحرق طائرات وقد تم أسر قائد المنطقة.[1]

2.2 الصراع على المستوى الإقليمي والدولي.

بسبب الحدود المفتوحة لإقليم دارفور ومساحته الشاسعة ووجود قبائل عديدة لها امتدادات داخل دول أفريقية أخرى، فانه يمثل منطقة صراع مستمر. وقد تأثرت المنطقة بالصراع التشادي–التشادي والصراع التشادي–الليبي حول شريط أوزو الحدودي، وبالصراعات الداخلية لأفريقيا الوسطى فراجت في إقليم دارفور تجارة السلاح، كما تفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات.[2]

ويعتبر دارفور قاعدة تشاد الخلفية فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد الأفريقي تم تدبيرها من دارفور، ما عدا أول انقلاب أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا. فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم أو جوكوني عويدي ونزاع حسن حبرى مع الرئيس الحالي إدريس ديبي ارتبط بإقليم دارفور الذي كان القاعدة الخلفية للصراعات التشادية الداخلية. ويشكل الإقليم نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرانكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكاميرون) وهي الدول التي كانت تحكمها فرنسا أثناء عهد الاستعمار، لذلك يسهل فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في الإقليم.[3]

لقد تدخلت مصر من خلال الرئيس مبارك الذي يري أن المسألة الرئيسية فيما يتعلق بالوضع في دارفور هي صنع السلام وليس حفظه وأن الرئيس بعث برسالة بهذا المعني لرؤساء الدول الأفريقية أعضاء مجلس السلم والأمن، قبل اجتماعه بأديس أبابا في 10 مارس2007، ولقد استضافت مصر قادة أجنحة تمرد دارفور ممثلين عن حركة تحرير السودان وحركة العدالة

[1] سلام احمد إبراهيم، المرجع السابق، ص74.

[2] محمد أحمد ناصر، المرجع السابق، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص 77.

والمساواة، ولقد شجعت مصر على التوحد خلف موقف تفاوضي واحد قبل مفاوضات، وأن مصرت تضغط على قادة تمرد دارفور من اجل مصالحها.[1]

تعتبر إسرائيل من أهم الدول التي أسهمت في تعقيد الأزمة، حيث يرى المراقبون أن إسرائيل اتجهت إلى غرب السودان بعد أن انتهت مشكلة الجنوب بتوقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في يناير 2005م في الوقت الذي كانت تقوم فيه سياسات إسرائيل في السودان على أساس العمل لإسقاط الحكومة وتغيير النظام، وهذا ما كشفه بنيامين نتنياهو لحزب الليكود أمام الكونغرس الأمريكي عام 2002م حيث طالب الحكومة الأميركية بالعمل على اسقاط أنظمة الشرق الأوسط ومن بينها السودان، فدعمت موقف تمرد دارفور حيث كان لها دور بارز في الأزمة، كما استفادت من تداعيات الصراع فاتصلت بحركة تمرد دارفور، ورتبت أريتريا لقاءات بين الحركة وإسرائيل مما سبب بعض الانشقاقات في الحركة.[2]

بدأ اهتمام الامم المتحدة بدارفور في بداية العام 2004م بعد أن بدأت بعض الدول تطالب الحكومة السودانية بحماية العاملين في مجال حقوق الانسان، وبدأت دائرة الانتقادات للحكومة في الاتساع بعد أن أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مارس 2004م عن جرائم ترتكب في إقليم دارفور، وطالب الحكومة بأن تبدأ الحوار مع الثوار في دارفور وإيقاف المليشيات المسلحة التابعة للحكومة والتي أرهبت الأهالي.[3]

وفي 20 مارس 2004م، صرح موكيت كابيلا منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان، بأن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم، وأن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير

---

[1] عماد أحمد سيد أحمد، **أمركة أفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة**، الخرطوم: دار سوار للطباعة والنشر، 2005، ص52.

[2] فارس على، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2013، ص 45.

[3] محمد أحمد ناصر، المرجع السابق، ص 81.

عرقي، وأن منظمات الإغاثة تجد صعوبة في الوصول للمتضررين وهو التصريح الذي اعتمد عليه الكونغرس فيما بعد للتعامل مع السودان.[1]

تتشكل الأطراف الدولية المعنية بمشكلة دارفور من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالات المجتمع الدولي المتخصصة والتي ضغطت جميعها على الحكومة السودانية بإيجاد حلا سريعا للأزمة ومن أبرز هذه الضغوط: [2]

- قرارات مجلس الأمن، حيث أصدر مجلس الأمن بيانا يدعو حكومة الخرطوم بأن تتحمل مسؤولياتها وأن تنزع سلاح الجماعات المسلحة، وفي جوان 2004م تبنى الكونغرس قرارا بالإجماع يعلن فيه أن الجرائم التي ترتكب في دارفور تمثل إبادة جماعية ودعا القرار البيت الأبيض إلى تدخل أحادي أو متعدد الأطراف لوقف العنف في دارفور.
- كما رفض وزير الخارجية الأميركي شكوى السودان بأن الولايات المتحدة تتدخل في شؤونه وتزايد حدة الموقف عندما أعلنت بريطانيا أن هنالك حوالي خمسة آلاف جندي بريطاني على استعداد للتوجه إلى دارفور للمساعدة في وقف الانتهاكات، الأمر الذي أدى لزيادة حدة التوتر في المنطقة.

بعد عدة مشاورات واتصالات صدر قرار مجلس الأمن رقم (1556) في 30 جويلية 2004م، ووجه إلى الحكومة تحذيرا بإنهاء العنف، وتم منح الحكومة (30) يوما للتنفيذ وإلا أنها ستواجه عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، وبالرغم أن بعض الدول قد أبدت تحفظها على القرار وأدخلت عليه بعض التعديلات، إلا أن النص لم يختلف كثيرا عن النص الأصلي الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية.[3]

[1] محمد أحمد ناصر، المرجع السابق، ص 82.

[2] عماد أحمد سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص 64-67.

[3] محمد أحمد ناصر، المرجع السابق، ص 85.

عبرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عن قلقهما إزاء المعلومات التي تشير إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان في دارفور، وعبرت الولايات المتحدة عن عدم رضائها عن الآليات الذي تتعامل به الأمم المتحدة مع الحكومة السودانية ولم تخف استياءها من التقرير الذي قدمه مبعوث الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الذي طالب فيه الحكومة السودانية بالسماح بنشر أكثر من ثلاثة آلاف جندي من القوات الدولية في دارفور دون أن يربطه بتنفيذ المليشيات المسلحة لعمليات العنف والمدعومة من طرف الحكومة السودانية.[1]

3. حل الازمة في دارفور.

1.3 مساعي السلام في إقليم دارفور.

عرفت الازمة في إقليم دارفور عدة مبادرات هادفة الى صنع السلام تشمل الفواعل إقليم دارفور من جهة ومن جهة أخرى الحكومة السودانية والفواعل الإقليمية والدولية، حيث يمكن رصد اهم المبادرات كما يلي:[2]

- اتفاق وقف إطلاق النار الانساني في دارفور الموقع في 8 إبريل 2004 في انجامينا– تشاد.
- بروتوكول بشأن إنشاء مساعدات إنسانية في دارفور الصادر في 8 إبريل 2004 في انجامينا.
- اتفاق بشأن طرق إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين الصادر في 28 مايو 2004، في أديس أبابا، إثيوبيا.
- بروتوكول حول تحسين الوضع الانساني في دارفور، الصادر في 9 نوفمبر 2004 في أبوجا، نيجيريا.
- بروتوكول حول تعزيز الوضع المني في دارفور، الصادر في 9 نوفمبر 2004.

[1] عماد أحمد سيد أحمد، المرجع السابق، ص73.

[2] عادل محمد لوطفي، **دارفور: ازمة بدون حل**، الخرطوم: دار سوار للطباعة والنشر، 2008، ص ص 14–20.

- إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور، الصادر في 5 يوليو 2005 في أبوجا، نيجيريا.
- وثيقة الدوحة الدوحة للسلام في دارفور وقعتها الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة في 14 جويلية 2011.

تعتبر اتفاقية أبوجا اهم الاتفاقيات التي افرزت النتائج والقرارات المتفق عليها التالية:

أ. الترتيبات الأمنية

- نزع سلاح مليشيات الجنجويد بصورة كاملة، ويمكن التحقق منها في موعد أقصاه منتصف أكتوبر 2006، ويحدد مراحل منها تجميع الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى في مناطق محددة خاصة قبل نزع سلاحها، وسحب الأسلحة الثقيلة.[1]

- إعطاء ضمانات أمنية محددة في مناطق تجمع الحركات المتمردة، وتدابير أخرى ترمي إلى احتواء وخفض وصولا إلى إزالة التهديد الناجم عن هذه القوات.[2]

- يفرض قيودا على تحركات قوات الدفاع الشعبية (قوات سودانية شبه عسكرية) ويطلب خفض عناصرها.

- وضع جدول زمني يؤكد أن الجنجويد والمليشيات الأخرى المسلحة ستنزع أسلحتها قبل أن تتجمع القوات المتمردة، وتعد لنزع سلاحها وتسريح عناصرها، وسيتفقد عناصر لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي ويتحققون من أن المناطق آمنة قبل تجمع المتمردين[3].

---

[1] عباس احمد رجيع، **مساعي السلام في دارفور**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] محمد طارق الرفيعي، **الصراع في ارض السودان**، الخرطوم: دار الانوار للطباعة والنشر، 2008، ص40.

– يتعين على الحكومة السودانية معاقبة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى، بما فيها قوات الدفاع الشعبي، من خلال نزع أسلحتها وتسريحها[1].

– يقيم الاتفاق مناطق عازلة حول معسكرات المهجرين وممرات المساعدة الإنسانية والتي لا تستطيع القوات المتمردة والقوات المسلحة السودانية دخولها[2].

– يحدد المبادئ لإدماج القوات المتمردة في القوات المسلحة السودانية والشرطة[3].

ب. تقاسم السلطة:[4]

– يعطي الاتفاق الحركات المتمردة الموقع الرابع الأرفع في حكومة الوحدة الوطنية السودانية، وهو موقع أبرز مساعدي الرئيس ورئيس السلطة الإقليمية للفترة الانتقالية في دارفور.

– يحدد العمليات الديمقراطية حتى يختار سكان دارفور قادتهم ويحددون وضعهم باعتبارهم منطقة.

– إجراء استفتاء شعبي في موعد أقصاه جويلية 2010 لتحديد ما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة اتحادية مع إدارة منفردة.

– إجراء انتخابات على جميع المستويات في موعد أقصاه جويلية 2009 بموجب الدستور الوطني الانتقالي.

ج. تقاسم الثروات:[5]

– إنشاء صندوق لإعادة إعمار دارفور وتنميتها.

---

[1] عباس احمد رجيع، المرجع السابق، ص35.

[2] عادل محمد لوطفي، المرجع السابق، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] عباس احمد رجيع، المرجع السابق، ص ص40–41.

[5] عادل محمد لوطفي، المرجع السابق، ص ص28–29.

– تدفع حكومة الوحدة الوطنية 300 مليون دولار أولا ثم 200 مليون دولار سنويا خلال سنتين أخريين.

– يلزم الاتفاق المجموعة الدولية بعقد مؤتمر للدول المانحة لإنشاء صناديق إضافية من أجل دارفور.

– ينشئ لجنة للعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمهجرين على العودة إلى منازلهم.

– ينشئ لجنة لتقديم تعويضات إلى ضحايا النزاع.

اما وثيقة الدوحة الدوحة للسلام في دارفور جويلية 2011، فقد ووقع على الوثيقة ممثلون عن دولة بوركينا فاسو والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودولة قطر التي تولت الوساطة بين الفرقاء على امتداد ثلاثين شهرا من المفاوضات، وكان الغائب الكبير حينها هو حركة العدل والمساواة، وتركت الوثيقة الباب مفتوحا لبقية الحركات للانضمام إليها[1].

جاءت الوثيقة في نحو 106 صفحات، وبالإضافة إلى تعاريف المصطلحات والديباجة والأحكام النهائية. تضمنت سبعة فصول هي على الشكل التالي: [2]

- الفصل الأول: حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- الفصل الثاني: تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور.
- الفصل الثالث: تقاسم الثروة والموارد القومية.
- الفصل الرابع: التعويضات وعودة النازحين واللاجئين.
- الفصل الخامس: العدالة والمصالحة.
- الفصل السادس :وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية.
- الفصل السابع: الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ.

[1] أمجد محمد الكربوعي، **مفاوضات بناء السلام في دارفور**، الخرطوم: دار الامة للنشر والتوزيع، 2017، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص10.

- كما تضمن الاتفاق ملحقا على شكل جدول زمني للتنفيذ.

وتضمنت الوثيقة عنصرا أساسيا لحل أزمة دارفور وهو تقاسم الثروات والسلطة بين حكومة الخرطوم وحركات دارفور، فضلا عن التصدي لقضايا أساسية للنزاع المسلح في الإقليم كإقرار تعويضات للنازحين، وموضوع اللجوء ووضع الإقليم من الناحية الإدارية، حيث تقرر اللجوء للاستفتاء للحسم في هوية دارفور بين أن يكون إقليما واحدا أو ولايات[1]. وبناء على اتفاق الدوحة، شكلت سلطة إقليمية في دارفور آلت رئاستها إلى رئيس حركة التحرير والعدالة بزعامة سيسي، وتقلد عدد من معاونيه حقائب وزارية، ونص الاتفاق أيضا على إجراء استفتاء يحدد الوضع الإداري للإقليم[2].

وفي أفريل 2013، وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة السودانية المتمردة في إقليم دارفور اتفاقا للسلام في العاصمة القطرية، ضمن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور[3].

ووقع عن الحكومة السودانية رئيس الوفد التفاوضي أمين حسن عمر، وعن حركة العدل والمساواة قائدها محمد بشر، بحضور علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني عمر حسن البشير ورئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني[4].

وبوصفه آخر مراحل تطبيق وثيقة الدوحة للسلام، نظم في أفريل 2016 استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور، وكان على الناخبين الاختيار بين تكوين إقليم واحد بحكومة تتمتع بصلاحيات واسعة، أو الإبقاء على الوضع الإداري القائم الذي يقسم بموجبه الإقليم إلى خمس ولايات، وهو ما تفضله الحكومة السودانية، وهو أيضا ما صوت له بالفعل أغلب الناخبين[5].

---

[1] أمجد محمد الكربوعي، المرجع السابق، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] عبد الكريم فارس، **التسوية الازمة في دارفور: بين الوثائق والتنفيذ**، الإسكندرية: دار الامجد للطباعة، 2017، ص 9.

[4] المرجع نفسه، ص9.

[5] أمجد محمد الكربوعي، المرجع السابق، ص28.

2.3 واقع الازمة في دارفور.

أدت ازمة دارفور إلى وضع إنساني كارثي حيث شمل دمار البنية الاقتصادية، تدهور الوضع المعيشي، وكما أدت إلى تآكل البنية الاجتماعية بصورة يصعب معالجتها، في حين يتجلى الوضع الإنساني المعقد من خلال نزوح الملايين من سكان دارفور للمدن الكبيرة طلبا للأمن، وكذا لجوء مئات الآلاف منهم إلى دول الجوار، وتشير تقديرات السلطة الإقليمية لدارفور للعام 2013 بأن عدد النازحين بدارفور يبلغ مليون وسبعمائة، بينما هناك 280 ألف لاجئ في تشاد فقط ناهيك عن باقي اللاجئين في بقية أنحاء العالم، وبسبب تدهور الوضع الأمني كثيرا ما تعذرت المنظمات الطوعية الوصول إلى المناطق البعيدة وتقديم العون للمحتاجين، وهذا عوضا عن هذه المنظمات نفسها صارت هدفا سهلا لقطاع الطرق، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية المعقدة التي أضعفت من فاعليتها في التعامل مع الوضع الإنساني في دارفور.[1]

إن بعثة الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) هي بعثة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموافق عليها رسميا بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1769 في 31 جويلية 2007 والتي تهدف لتحقيق الاستقرار في منطقة دارفور في السودان، حيث يتم تجديد التفويض سنويا اعتماد على قرار مجلس الأمن 2173 في 26 اوت 2014 وتمدد لمدة 10 شهور أخرى، حتى 30 جوان 2015.[2]

تشمل مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) على ما يلي:

- حماية المدنيين وذلك دون المساس بمسؤولية حكومة السودان.[3]
- تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.[4]

---

[1] عمران عبد الباسط محمد، **الوضع الإنساني في إقليم دارفور**، الخرطوم: دار الامة للنشر والتوزيع، 2015، ص 43.

[2] عبد المنعم وائل عمر، **منظمات حفظ السلام في السودان**، الإسكندرية: دار الامجد للنشر والتوزيع، 2013، ص 5.

[3] عمران عبد الباسط محمد، المرجع السابق، ص15.

[4] المرجع نفسه، ص15.

• التوسط بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة التي لم توقع على ميثاق الدوحة للسلام في دارفور. [1]

• دعم الوساطة بين صراع المجتمع، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابه الجذرية.[2]

يوجد مقر البعثة الرئيسي في الفاشر، شمال دارفور كما للبعثة مقرات فرعية في كل من الجنينة (غرب دارفور) ونيالا (جنوب دارفور) و زالنجي (وسط دارفور) و الضعين (شرق دارفور) كما للبعثة 35 موقعا تنتشر في جميع أنحاء محافظات دارفور الخمس.

بتاريخ 31 جويلية 2007، أذن للبعثة ب 25,987 فردا من قوات حفظ السلام النظامية و تتضمن 19,555 جنديا و 360 مراقبا عسكريا وضابط اتصال و 3,772 مستشارا للشرطة و2,660 فردا من وحدات الشرطة المشكلة (FPU)، وظفت بعثة الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في منتصف عام 2011 ما يشكل 90 في المائة من قوتها الكاملة المسموحة لها مما يجعلها واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ثم، وبموجب القرار 2063 في 31 جوان 2012، قرر مجلس الأمن تخفيض العدد من عناصر الجيش والشرطة إذ تتشكل البعثة الآن من 23,743 فردا تشمل ما يصل الى 19,248 من قوات حفظ السلام النظامية (15,845 جندي، 1,583 مستشارا للشرطة و1,820 فردا من وحدات الشرطة المشكلة) وعناصر مدنية تصل إلى 4,495 من قوات حفظ السلام (1،185 موظفا دوليا، و 340 متطوعا للأمم المتحدة إضافة إلى 2,970 من الموظفين المحليين).[3]

في مارس 2009 عن طرد الرئيس السوداني عمر البشير بعض المنظمات التي تقدم العون والإغاثة للنازحين من الحرب في إقليم دارفور، وبررت السلطات السودانية قرارها بدعوى تعامل المنظمات مع محكمة الجنايات الدولية التي أصدرت مذكرة اعتقال دولية ضد الرئيس السوداني

[1] عمران عبد الباسط محمد، المرجع السابق، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] عبد الكريم فارس، المرجع السابق، ص18.

عمر البشير، ومطالبتها الدول الموقعة على معاهدة روما والتي تم بموجبها إنشاء المحكمة بالتعاون في تنفيذ طلب المحكمة متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور[1].

إن وجود المعسكرات خلق تغييرا كبيرا وقسريا على الخارطة الديمغرافية في دارفور، وتحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية في دارفور، إذ أن المزارعين الذين نزحوا لا يستطيعون العودة للعمل في حواكيرهم جمع حاكورة وتعني(قطاع من الأرض) نتيجة لانعدام الأمن في المناطق الريفية الزراعية خارج المدن، والحياة في معسكرات النازحين امتدت لسنوات طويلة عند بعض الأسر، حيث وُلد البعض فيها وأصبحوا صبايا وصبيات ولا يدورن شيئا في الضفة الأخرى خارج أسوار المعسكرات، مما يؤثر في تنشئتهم الاجتماعية، وأن بقاء جماعات بأعداد كبيرة في المعسكرات مع الاعتماد على الإعانات يفقد الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي، بالتالي تتوقف نقل تلك الخبرات إليهم عمليًا، وأن طول بقائهم يتطلب تأهيلًا جديدًا تتناسب مع الوضع الجديد.[2]

بالرغم من وجود العديد من المؤشرات الإيجابية للانتعاش والسلام في جميع أنحاء دارفور، لا يزال مئات الآلاف من الناس يعانون من مشاق الحياة في معسكرات النزوح المؤقتة بسبب سنوات عديدة من الصراع في دارفور، وبينما تسير عملية السلام في تقدم ملحوظ، الا انه مازالت التوترات مستمرة في المنطقة بسبب التنافس الحاد على الموارد والخلافات والاشتباكات التي تعود الى أجيال (انظر الملحق رقم 3) من الزمان بين القوات الحكومية والحركات المسلحة القبلية الطبيعية[3].

[1] عبد المنعم وائل عمر، المرجع السابق، ص22.

[2] عمران عبد الباسط محمد، المرجع السابق، ص63.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

وفي كل الأحوال، يظل السلاح وانتشاره في إقليم دارفور، كما هو الحال في بقية أنحاء السودان، رمزا لانعدام الامن وانتشار الخوف بين المواطنين، لغياب الحكومة القوية العادلة والقادرة على توفير الحماية، أو لحضورها المنحاز لمجموعة قبلية ضد أخرى.[1]

اليوم توجد ما يزيد عن 250 منظمة دولية حكومية وغير حكومية، تتعامل معها السلطة السودانية بحذر لعدم الثقة، وتوجد وكالات الأمم المتحدة الإنسانية المختصة في حقوق الانسان، مدعمة من بريطاني، المانيا، ايرلندا، إيطاليا، تركيا، ماليزيا، السعودية، الأردن، مصر، الامارات العربية والبحرين، حيث يرتكز عملها داخل المعسكرات ومخيمات النازحين وكذا شرق دارفور، في حين تقوم بتوزيع مواد الإغاثة والرعاية الصحية وحماية البيئة. [2]

[1] علوي عماد الدين، **إشكالية انتشار السلاح في السودان**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2016، ص 64.

[2] عبد المنعم وائل عمر، المرجع السابق، ص49.

ان تفاعل العوامل البيئية من جفاف وتصحر بغياب الدولة الوطنية وواقع الحرمان من المشاركة الفعلية لإقليم دارفور في السلطة وصناعة القرار وعدالة توزيع ثروة، دعمت منطق القبيلة كمصدر لشرعية السلطة، حيث تعقدت هذه العوامل وساعدت في ميلاد ثورة دارفور التي طالب من خلالها أهل دارفور الحقوق المشروعة، بالمقابل انتهجت الحكومة سياسة الحل العسكري والأمني، فكانت نتائجها القتل والتشريد والتهجير والنزوح واللجوء والدمار والخراب من كل جانب وكلفت الدولة ورئيسها عمر البشير أكثر مما توقعه، بالمقابل كارثة إنسانية كبيرة تقشعر لها الابدان.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الموسوم بدور الكوارث الطبيعية في أزمة دارفور توصلنا الى النتائج التالية:

- اختلاف الخبراء والعلماء في تحديد مفهوم الكارثة الطبيعة تبعا لاختلاف مصادر التعريف، حيث هناك من يربطها بمعيار الخسارة المادية، ومنهم من يرتكز على معيار الخسارة البشرية، في حين يربطها آخرون بالمعيارين معا.

- الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد أن تزول لتحل محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث.

- ان النزاع تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، حيث يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، وهذا ما هيئت له الأقاليم التي تتميز بالكوارث الطبيعية، وما يصيبها من نقص الموارد وتضارب الارادات.

- ارتبطت النزاعات القبلية بوجودها بالدول متعددة الاثنيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، تستخدم فيها مختلف وسائل العنف، الحرب النظامية وحرب العصابات، التطهير العرقي وعمليات الاختطاف والاغتيال والمظاهرات.

- أن إقليم دارفور يكتسي أهمية الموقع الجغرافي والتنوع الاجتماعي من خلال النظام القبلي المميز، الذي هو نتيجة حتمية لمجموعة من التراكمات التاريخية السياسية والتفاعلات الاجتماعية من خلال علاقة الانسان بالبيئة، وأيضا غلق هذا التراكم والتفاعل مجموعة من المقومات الاقتصادية التي يرتكز عليها إقليم دارفور في موارده وبناء واقعه الذي تحكم في أغلبية الحركات الانتقالية في المجال الجغرافي

في كامل السودان والى الدول المجاورة مع الحدود السياسية للإقليم، مع ذلك اتضح امتداد جيوسياسي لإقليم دارفور الى الدول المجاورة خاصة منها التشاد.

- ان تفاعل العوامل البيئية من جفاف وتصحر بغياب الدولة الوطنية وواقع الحرمان من المشاركة الفعلية لإقليم دارفور في السلطة وصناعة القرار وعدالة توزيع ثروة، دعمت منطق القبيلة كمصدر لشرعية السلطة، حيث تعقدت هذه العوامل وساعدت في ميلاد أزمة دارفور التي طالب من خلالها أهل دارفور الحقوق المشروعة، بالمقابل انتهجت الحكومة سياسة الحل العسكري والأمني، فكانت نتائجها القتل والتشريد والتهجير والنزوح واللجوء والدمار والخراب من كل جانب وكلفت الدولة ورئيسها عمر البشير أكثر مما توقعه، بالمقابل كارثة إنسانية كبيرة تقشعر لها الابدان.

- ساهمت مختلف الفواعل الدولية والإقليمية في التقليل والحد من الازمة في إقليم دارفور، لكنها لم تتوصل الى صناعة سلام يرضى به جميع الأطراف ويكون حلا نهائيا للازمة، بالمقابل عملت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بالإضافة الى المنظمات الإنسانية الحكومية وغير حكومية على محاولة حفظ السلام في الإقليم، وهذا ما هو الوضع عليه اليوم.

- جاءت الأزمة في دارفور نتيجة لعدة عوامل منها العوامل الطبيعية والصراعات القبلية، حيث يعتبر تجاهل جذور المشكلة ومسبباتها والانصراف الى معالجة تداعياتها أدى الى الانصراف الى المطالب السياسية المتعلق بقضايا التهميش وتقسيم الثروة والسلطة مما جعل حلول المشكلة تتداخل مع بعضها البعض في

مجالاتها الانسانية والامنية والاقتصادية والسياسية، مما عقد المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة.

الملحق رقم(1)

خريطة توضح موقع إقليم دارفور.[1]

[1] المصدر: الموسوعة البريطانية، اطلع عليه يوم 2019/03/15، عبر الموقع الالكتروني:

https://www.britannica.com/place/Sudan/Conflict-in-Darfur

الملحق رقم(2)

خريطة توضح طبوغرافيا إقليم دارفور ضمن دولة السودان.[1]

[1] المصدر: اسلامولين، اطلع عليه يوم 2019/03/18، عبر الموقع الالكتروني:

https:// www.islamonline.net

الملحق رقم(3)

خريطة النزاع في دارفور ومخيمات اللاجئين.[1]

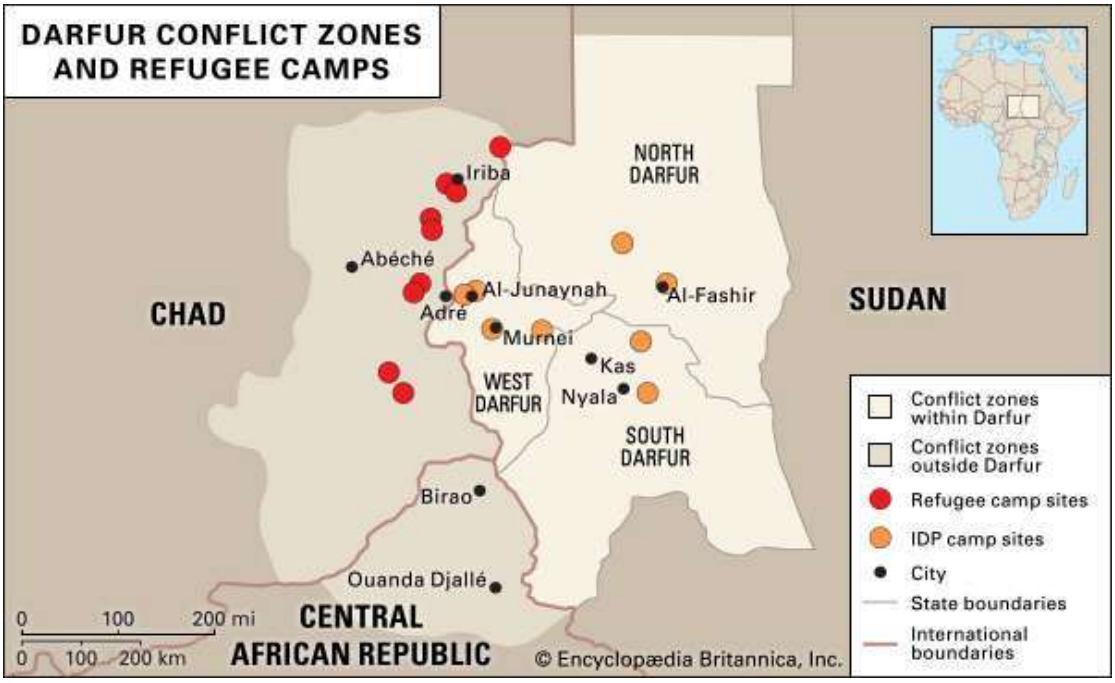

[1] المصدر: الموسوعة البريطانية، اطلع عليه يوم 2019/03/23، عبر الموقع الالكتروني:

https://www.britannica.com/place/Sudan/Conflict-in-Darfur

1. اللغة العربية

أولا: الكتب.

- إبراهيم بن سلمان الأحيدب، **الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها دراسة جغرافية**، ط2، الرياض: دار مجلة الجغرافيا، 1999.
- ابراهيم قاسم درويش، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2015.
- أحمد عبد القادر أرباب، **تاريخ دارفور عبر العصور**، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر،1988.
- احمد علي محمود، **ازمة إقليم دارفور بين الصراع القبلي والتدخل الاجنبي**، القاهرة: دار الامة للنشر والتوزيع، 2006.
- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
- أمجد محمد الكربوعي، **مفاوضات بناء السلام في دارفور**، الخرطوم: دار الامة للنشر والتوزيع، 2017.
- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور: الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.
- التيجاني مصطفى محمد صالح، **الصراع القبلي في دارفور اسبابه وعلاجه**، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1999.
- جمال صالح، **السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية**، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

- خالد محمد مصطفى اوريدة، **إدارة الكوارث والأزمات في السودان الحاضر والرؤى المستقبلية**، الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، 2012.
- رجب محمد عبد الحليم، **العروبة والإسلام في دار فور**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995.
- زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2010.
- سبيل آدم يعقوب، **قبائل دارفور**، الخرطوم: دار العزة للنشر والتوزيع، 2005.
- سعد الدين خرفان، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول**، دمشق: منشورات وزارة الثقافة–الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
- السعيد البدوي، **دارفور (الإطار الجغرافي)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
- سعيد وليد وآخرون، **السودان بؤرة الصراعات الاثنية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2007.
- سكوت إدواردز، **الانهيار الاجتماعي في دارفور**، ترجمة: محمد علي طاهر، الخرطوم: دار الامل للنشر والتوزيع، 2008.
- سلام احمد إبراهيم، **دارفور موطن الصراعات القبلية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008.
- السيد عمر، **دارفور بين إدارة الازمة والإدارة بالأزمة**، الإسكندرية: الدار العالمية للنشر، 2008.
- صالح على محمود، **قبائل إقليم دارفور بالسودان**، القاهرة: دار الامل للنشر والتوزيع، 2002.
- صلاح الدين علي الشامي، **السدان دراسة جغرافية**، الإسكندرية: منشأ المعارف، 2002.

- عادل أبو معصم، **دور الأمم المتحدة في حل الازمات**، دمشق: دار المعارف للنشر والتوزيع، 2009.
- عادل ربيع الطالحي، **ماهية الأزمة وابعادها الإقليمية والدولية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2003.
- عادل محمد لوطفي، **دارفور: ازمة بدون حل**، الخرطوم: دار سوار للطباعة والنشر، 2008.
- عباس احمد رجيع، **مساعي السلام في دارفور**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008.
- عبد الكريم فارس، **التسوية الازمة في دارفور: بين الوثائق والتنفيذ**، الإسكندرية: دار الامجد للطباعة، 2017.
- عبد الكريم واضية، **الزراعة والسكان في السودان**، الإسكندرية: دار المستقبل للنشر، 2003.
- عبد المنعم جلال السنكاوي، **التغيرات البيئية وأثرها على القارة الافريقية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2002.
- عبد المنعم وائل عمر، **منظمات حفظ السلام في السودان**، الإسكندرية: دار الامجد للنشر والتوزيع، 2013.
- عبد النعيم ضيفي عثمان، **دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قضية إقليم دارفور والصراع)**، القاهرة: دار الرشاد، 2008.
- عبد الوهاب محمد، **الكوارث الطبيعية وعلاقتها بالإنسان**، بيروت: دار الامجد للنشر والتوزيع، 2004.
- علاوي محمد فاتح، **الامن القبلي وعلاقته بالجماعات الإرهابية**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2014.

- علوي عماد الدين، **إشكالية انتشار السلاح في السودان**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2016.
- عماد أحمد سيد أحمد، **أمركة أفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة**، الخرطوم: دار سوار للطباعة والنشر، 2005.
- عمار عماد الدين، **أزمة دارفور الأبعاد والاسباب**، الإسكندرية: دار الامل للنشر والتوزيع،2007.
- عمر احمد سحنون، **الصراع على النيل**، الخرطوم: دار الامجد للنشر والطباعة، 2008.
- عمر عبد الجليل، **العوامل المؤثر في الكوارث الطبيعية**، الإسكندرية: دار الابداع للنشر والتوزيع، 2005.
- عمران عبد الباسط محمد، **الوضع الإنساني في إقليم دارفور**، الخرطوم: دار الامة للنشر والتوزيع، 2015.
- فارس على، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2009.
- فؤاد عبد المنعم، **النظام القبلي في السودان، القاهرة:** دار المستقبل للنشر والطباعة، 2007.
- كمال الجزولي، **الحقيقة في دارفور**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية، رقم 22، 2006.
- محمد أحمد ناصر، **ابعاد الصراع القبلي في دارفور**، الخرطوم: دار الامة العربية للنشر والتوزيع،2009.
- محمد بن عمر التونسي، **تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان**، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، 1970.

- محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، الإسكندرية: دار الامة للنشر، 2000.
- محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم ارباب، **الاخطار والكوارث الطبيعة الحدث والمواجهة معالجة جغرافية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
- محمد طارق الرفيعي، **الصراع في ارض السودان**، الخرطوم: دار الانوار للطباعة والنشر، 2008.
- مصطفى إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط3، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (د.س.ن).
- منعم صلاح عبد العزيز، **الازمة: المفهوم الدلالة والابعاد**، الإسكندرية: الدار العالمية للنشر، 2012.
- ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1995.
- نعمت محمد صالح، أثر الصراع في دارفور على النظام الإقليمي، الإسكندرية: دار الامل للنشر والتوزيع، 2008.

ثانيا: المجلات والدوريات.

- حسن سيد سليمان، "جذور الأزمة في دارفور"، مجلة آفاق سياسية، الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الثاني، سبتمبر، 2004.
- حسن محمد يوسف، "كوارث وازمات الحروب والنزاعات في السودان"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 16، مجلد 01، 2016.
- عزة احمد عبد الله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، اكاديمية مبارك للأمن، العدد 21، 2002.
- مصحب حبيب مرحوم الهاشمي، "دور القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مواجهة أزمات الكوارث"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 18، مجلد 01، 2017.

ثالثا: التقارير.

– التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 2008–2009، الخرطوم: مركز الدراسات السودانيَة، 2010.

رابعا: الرسائل الجامعية.

بوحلوان نبيل، " دور الأوبئة والأمراض في تراجع التنمية الاقتصادية في افريقيا "، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير)، 2011.

خامسا: المواقع الالكترونية.

– فهد بن احمد الشعلان، "دور التنسيق في نجاح خطط مواجهة الكوارث"، يوم 2019/03/12 في الموقع الالكتروني: http://tra-dev.info/?p=2067

– تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2018، اطلع عليه يوم 2019/03/05 في الموقع الالكتروني: http://www.fao.org/documents/card/ar/c/8082d17c-3b27-4326-bcf8-057b45a64d4f

2. اللغة الأجنبية.

أولا: اللغة الفرنسية.

- Jean-claude beaune, **définition de la crise**, Paris: vrin, 2006.
- Dorothée benoit-browaeys, " la crise à l'échelle international ", le monde diplomatique , mars 2006.
- M. TERDIMAN, "SÉCURITÉ ENVIRONNEMENTALE, CHANGEMENTS CLIMATIQUES ET CONFLITS : LE CAS DU DARFOUR", Outre-terre, 3 n° 20, 2007.

ثانيا: اللغة الإنجليزية.

- Akasha Mouhamed Ozman, **Darfur : a tragedy of climate change**, Humburg: Anchor Academic Publisher, 2014.
- Bourguignon François," The Effect of Economic Growth on Social Structures", The World bank, October 23, 2004.
- Haaland. G, **Systems of Agricultural Production in Western Sudan**, New York : Oxford University Press, 1991.
- Helen Young and others**, Livelihoods, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern Rizaygat, Darfur, Sudan**, Tufts University : Feinstein International Center, 2009.
- Lahared sezirep, **ethnique war**, London : polity press, 2008.
- Simpson L. G, Land Tenure, **The Agriculture of the Sudan**, New York : Oxford University Press, 1991.
- William R.jeffries**, the darfur crisis**, New york : nova science publinc, 2008.
- Young Helen and others," Darfur- Livelihood under Siege", Feinstein International Famine Center, June 2005.
- Young, Helen and others, " Darfur-Livelihoods under Siege", Feinstein International Famine Center, June 2005.

الصفحة	العـــــــــــــــــــــــــــــــنوان
أ- هـ	مقدمة..
6	الفصل الاول: مدخل مفاهيمي..
7	.1 مفهوم الكوارث الطبيعية..
7	1.1 تعريف الكوارث الطبيعية..
10	2.1 انواع الكوارث الطبيعية..
11	3.1 تصنيف الكوارث الطبيعية..
12	.2 مفهوم الازمة..
13	1.2 الجذور التاريخية لتطور مفهوم الازمة............................
17	2.2 تعريف النزاع..
21	الفصل الثاني: إقليم دارفور: بين الإمكانيات والصعوبات..................
22	.1 خصائص واهمية إقليم دارفور......................................
22	1.1 مدخل الى دولة السودان..
24	2.1 جغرافية إقليم دارفور..
25	3.1 التركيبة الاثنية لإقليم دارفور......................................
31	4.1 الطبيعة الاقتصادية لإقليم دارفور..................................
34	.2 الكوارث الطبيعية في إقليم دارفور..................................
34	1.2 المدخل البيئي للاقليم دارفور......................................
37	2.2 الجفاف في إقليم دارفور..
38	3.2 التصحر في إقليم دارفور..
40	4.2 الهجرات والزحف الريفي في دارفور................................
43	الفصل الثالث: دور الكوارث الطبيعية في نشوء وتطور ازمة دارفور..........
44	.1 المدخلات البيئية للصراع في إقليم دارفور..........................
44	1.1 أثر الجفاف والتصحر على ازمة دارفور............................

2.1 أهم الصراعات القبلية في دارفور.....	46
2. مستويات الصراع في ازمة دارفور.....	50
1.2 الصراع على مستوى المحلي في دارفور.....	50
2.2 الصراع على المستوى الاقليمي والدولي.....	54
3. حل الازمة في دارفور.....	57
1.3 مساعي السلام في إقليم دارفور.....	57
2.3 واقع الازمة في دارفور.....	62
الخاتمة.....	67
الملاحق.....	68
البيبليوغرافيا.....	71
فهرس المحتويات.....	78
فهرس الملاحق.....	80

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العـــــــــــــــــــــــــنوان	الصفحة
الملحق رقم(1)	خريطة توضح موقع إقليم دارفور.....	68
الملحق رقم(2)	خريطة توضح تضاريس إقليم دارفور ضمن دولة السودان.....	69
الملحق رقم(3)	خريطة النزاع في دارفور ومخيمات اللاجئين.....	70